









بازدید شد  
۱۰۲۴۷  
۱۳۰۲

بازدید شد  
۱۳۸۴

۱۶

الموارد بالنواطق أو المشكك وقال في النهاية وأما صلوة الأخرى والحناء والموتى فانهما من زينة الواقعة الثانية  
الأركان الخمسة من لفظ الصلوة وبمعناه ما في كلام غيره واحد على القول بالألغ ومن قال بمرئ قال ان فائدة الصلوة هي  
التكبير والقيام والسجود واللاطف أظهر لعدم صحة السلب وصحة التقسيم وكيف كان على وجهه على المكلف معرفة  
حقيقة ما الحكم لعدم للأصل وعدم الدليل ولا يتوقف عليها صحة التقسيم كذا في فضل امتثال الصلوة سواء كان ركبا من  
المأهية وغيرها لا وهو واضح ويظهر ذلك في غيرها مما أحاطها من العبادات وغيرها مما فيها فضل الأعمال المأهية  
لا من فضلها كإتقانها بالأحكام والملازمة للإيمان كما سلكه الحارثي ودلائل الأئمة والامامة عليه السلام ولا يعرف  
الشهيد والمحقق الثاني في الأخبار المتظاهرة منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أن صلاة الكمال الصلوة والخالص لله تعالى لا يقبلها  
سواها وإذا ردت رد ما سواها وما رواه المشايخ الشبهة باختلاف غيرهم في زيادة وتقصير في البيع عن معنيين  
وهو قال سألت أبا عبد الله عن من أفضل ما يتقرب به العباد إلى ربهم وأجاب ذلك أنه التقرب بقل ما عرف قال ما علم  
شيئا بعد معرفتي بفضل من هذه الصلوة إلا أني إن الصلاة الصالحة على من يقيمها ثم قال ما علم  
مادمت حيا وفي المروية أدب من الشهيد وعن دعوات المؤمنين ورواها في فضل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن فضل الصلاة  
الصلوة الأولى وثمها وهل كان مقدرا والأول مطلقا لكن لا يجوز جعله عليه المنفعة المتأخرة لما في الخبرين  
لعدم جبرته ومكانة الأولى لا يدل على المنفعة لأن نفي فضيلة غيرها عليها لا يقتضي فضليتها عليها لا سيما  
الجواب السؤال يقتضيه مع إمكان استفادتها من غيرها ومن مرعا للظاهر فضل الصلاة في عدم المعززة ما يفرق  
بمرجع أن التقرب فرع معرفة التقرب إليه بان المعصية ومنها كالأصول الخمسة أو ذكرها من باب تحقيق المحل  
لا الاحتراز بقية التقرب في الاستناد بالآية والمطعم انما ناشى من التقديم الذكرى والكلية من الختام  
لبندي في المقيط من موقني والصدوق من سلا عن أبي عبد الله قال سمعت يقول أحب الأعمال لله تعالى  
الصلوة وهي آخر ما يا الأنبياء وعن عبد الله بن يحيى الكاهن في الصحيح قال سمعت أبا عبد الله يقول أحب الأعمال لله تعالى  
من الحج إلا الصلوة وهو عيسى بن زفارة وثمة سند حمزة بن محمد عن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عمود الفسطاط إذا ثلث العروة نفقت الأطاب والأقناد والغشاء وإذا انكسر العمود لم يقع طيب ولا قد  
ولا غشاء ورواه الشيخ باختلاف ما كالفقيه من سلا والحاج من عمار بن محمد بن عمار بن جعفر عن وعن زيادة  
في الصحيح قال قلت لمرأى قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلوة عبادتكم ورواه الشيخ صحيح أبيه وعن زيادة في  
جعفر قال في الإسلام على خمسة أشياء على الصلوة والزكاة والحج والصوم والولاية قال زفارة فقلت أي شيء من  
ذلك أفضل قال الولاية أفضل لأنها مقاصد من والها هو الدليل عليها قلت ثم الذي يلي ذلك في الفضل قال  
الصلوة إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلوة عبادتكم ورواه في الحسن كذا باختلاف ما كالفقيه وما أرسله الصدوق  
عن الصادق قال إن طاعة الله عز وجل خير من طاعة الأئمة وليس شيء من خدمته يعدل الصلوة فمن ثم تأتى الملا  
ذكرها وهو ما في صحيح في الحجاب وعن عمار بن عبد العزيز في الصحيح عا وجه قوي عنده قال قال في الأجر بال

بازدید شد  
۱۴۴۷  
۸۹۹۷۲

۸۹۹۷۲



الاسلام وقدمه وقد قدمه وسنانه قلت على قال اصله الصلوة وفرعها الركعة وذو القعدة وسنانه الحجها وذو سبيل الله  
ورواه الشيخ في المرقن من سليمان بن خالد عن محمد بن خالد عن محمد بن خالد عن محمد بن خالد عن محمد بن خالد  
الحديث مع اختلاف لفظي والمروي عن غيره اما المروي عن محمد بن خالد عن محمد بن خالد عن محمد بن خالد  
العمل وهي عمود ربكم والمروي عن محمد بن خالد عن محمد بن خالد عن محمد بن خالد عن محمد بن خالد  
الاخبار واستدل باخبار لا دلالة فيها بان الاعمال افضل من المادية واشد مشقة ومن ثم قبلت المسألة  
التي تارة في حال الحيوة اخيرا ما لم لا يلدن منها الجوع وغيره مع التكليف بما لم يلدن شيئا بغير المادية لا شرطا  
لاستقامته في حال الصلوة ووجوبه شرعا لكونه فيها ليس على حد شرط الجوع عند الفجر وغيره ووجوب الصلوة عارضا  
بخلها في استطاعة الجوع وسئل المحققان عن قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كان عبادة بدينية  
لكن ليس فعلا حسنا لا عبادته عن الامانة عن المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وهو من قبيل التروك وان قدر فئات  
العبادة وجعل حق الله في حق العبد وهو ما تمكن من استقامته والا فحق العبد في حق الله عز وجل  
كما قال الله في العنكبوت المديرة وحققها والمغليظة جانب العبد كالكفة والصدقة والتكادرات والنذر والذات  
والغنى والى هذا لا خلاف في الاوقات والوصايا وحق الله في العباد كالاذان والصلوة مشتملة على الجميع  
فحق الله كالتي تارة والاذان والكلام والمنافات وحسن التسلية والى هذا لا خلاف في العبادات والصلوة عليهم  
الشهادة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسلامة والامانة وحق المكلف وهو دعاؤه لنفسه ولهم بالهداية وفيه  
النفوس وغيره في حال الدعاة والى هذا لا خلاف في التسليم عليهم بعد السلام على النبي وفيه ذلك وفيه  
ما فيه من محبات عديدة وتضمن شيئا من شدة العناية والاهتمام بها وكونها اكبر عقابا من غيرها من  
العبادات مضافا الى ما يدل على الاول من عموم وجوبها مكانا وزمانا اداء وقضاء فالاعمال والصلوة  
او غيرها من غيرها او غيرها فاما اوقافها او مضطجعا عينا او دينا او مستلما في مياها الجاهل وقدرها لا اعتبار  
مع غيرها في كل يوم من جنسها واديد وتكديها في مراتبها وعينها جزاء وكلها جميعا وتفرقا وعليها من غيرها  
المتكثرة جنسها كالمروي في جميعها في الكافة من عبيد بن ذرادة في تعداد الكليات فيقال سالت ابا عبد الله عمن الكليات  
ان قال قلت فكل واحد من مال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكرم ترك الصلوة قال ترك الصلوة قلت فما عرفت ترك الصلوة  
قال لا شيء اول ما قلت لك قال قلت الكفر قال فان تارك الصلوة كافر يعني من غير علمه وعن عبد العظيم بن عبد الله  
فيمن عن ابي جعفر الثاني عمن علي بن ابي حمزة عن محمد بن علي بن ابي حمزة عن محمد بن علي بن ابي حمزة عن محمد بن علي بن ابي حمزة  
وترك الصلوة متعمدا او شيئا مما في هذا لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك الصلوة متعمدا فقد برئ مني فتركها  
ونقص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونقص العهد ودواء الصدوق باسناد عن عبد الله بن الفضل عن ابي بصير عن ابي بصير  
ما وقع في زيادة عن ابي جعفر قال بلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاله في المسجد ودخل وجعل يقرأ في كتابه وكوثره ولا يسمع  
قال في تركه في الغراب لمن مات هذا وهكذا صلواته لبي عن علي بن ابي حمزة عن ابي جعفر الثاني عمن علي بن ابي حمزة

عن ابي جعفر

وعقابه الامم والصدوق في اماليه يتفاوت ما وعن ابي بصير قال قال ابو الحسن الاول عمن ابي جعفر الثاني عمن ابي جعفر الثاني  
في ما يروى لا يثبت شفاغنا من استخفاف بالصلوة وقرب منه ما رواه الصدوق عن ابي بصير عن محمد بن خالد عن محمد بن خالد  
قال ذكرت لابي عبد الله عمن محمد بن خالد عن محمد بن خالد عن محمد بن خالد عن محمد بن خالد  
ابا عبد الله عمن محمد بن خالد عن محمد بن خالد عن محمد بن خالد عن محمد بن خالد  
وما اشبهها ما يفعل ذلك المكان الشهوة لانها تغلب وتارك الصلوة لا يتركها الا استخفافا فاما غيرها فلا  
لا يخلو في الثاني بالمرأة الا وهو مستلح لا ينافيها فاما سائر الصلوة لا يتركها الا استخفافا فاما غيرها فلا  
كنها الملة فاذا نفيتم الملة وقع الاستخفاف واذا وقع الاستخفاف وقع الكفر في صلاة الفجر والصلوة والصلوة  
الاستناد باختلاف القائلين ورواه في الفقيه قال الحكم اول ما يحاسب به العبد على الصلوة فانها كانت من قبل  
سائر عمله فاذا دلت عليه وعليه سائر عمله وشك في كتابه الحسن بن عثمان عن محمد بن عثمان عن محمد بن عثمان  
اول ما يحاسب به العبد الصلوة وموثقا في الحسن بن عثمان عن محمد بن عثمان عن محمد بن عثمان  
عمن قبل ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله قال ترك الصلوة الذي اقره قلت فما موضع ترك العمل حين يترك العمل  
قال من الذي يقع الصلوة متعمدا الامن سكر ولا من علمه ودواء الكافي الا ان يترك العمل الذي اقره به  
على وجهه فيمن يترك في معنى من ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين المسلم وبين ان يكفر الا ترك صلوة فرضية  
متعمدا او غيرها ومن بها فلا يصلحها ودواء في عقاب الاعمال الكفر ويحجبها في الاخير من عبد الله بن محمد بن ابي  
عبد الله عمن محمد بن خالد عن محمد بن خالد عن محمد بن خالد عن محمد بن خالد  
يصح نداء في تعداد النوافل واما هذا كله فمطلق وليس بمفروض ان تارك الفرضية كافر وان تارك هذا  
الذي يحجب الحرف في ذلك من الاخبار في مقام امور ان ما دل على قبول الصلوة سبب لقبول غيرها  
وذلك ما سبب له غيرها لا يمكن حمل القول فيه على ما يوافق الاجزاء والحق بعدم توقف صحة غير الصلوة من  
الاعمال واخرى عليها احكاما فيعتق حمله على الكمال من باب انما يتقبل الله من المتقين او على ما يتب على  
الاجزاء والصلوة لا اذا كان لاجل الامتنان بل اذا كان من باب العفو بمعنى ان اذا عفى عن غيرها واذا لم يعف  
لم يعف عن غيرها اصل القول الاول على ما يوافقها والثاني على الثاني او على الاول والثاني على الثاني  
اصل الاول على الثاني والثالث والثاني على الاول مع احتمال حمل الاول على الفعلية وانما على الامكان وعلى حال  
ما استند اليه ان الكفر والحق في الكتاب والسنة على معان الكفر الشك والاكذار والجور باللسان والنفق بالقلب  
والعداء والشك والبراءة والغيرة والحلف وترك القرائن وقيل مطلق الكبار الى غير ذلك لكن الحكم فيها لا يجمع  
جميع الاسلام ولا يمان وخليفة في ترك الصلوة كغيره بل سرعا على وجهه وعلى ذلك كله بعض المحققين في الاجزاء  
المستقلة عليه ودعا من جرد الاستبعاد مع ظهور الاخبار فيخرج عن السداد وما يعنى الاصل في الكفر في الكفر  
صك كالحكاما بها في وهو الظاهر من عنوان الكليني حيث ذكر بعض ما من منه في باب الكفر ومنه خبره في الكفر

عن ابي جعفر



لكن الحكم بحجركها استعدا خالف لاجماع الفقه تحقيقا وتعللا مرها وظاهرا قال في المنهى ولا فصل بانها عند ما  
ترق فيصير عملها غير ذلك مما يجمع مع الايمان والتعبد بما لا ينافيه غيره كالاستحلال والا استحقاق كان عليه  
فهم من خصلها بالجاهد لها والمخفف بها ومنهم من جعلها على المفضل والبا لغز والتاكيد وتغليظ الائم كانه في جمل ذكره  
ومن كفر فان الله تعالى عن العالمين ومنهم من جعل الكفر عارضا ما امر الله به وادعى ان الاخبار قرينة من التوافق في اطلاق الكفر  
على هذا المعنى ومنهم من جعله على المقابل لا يمان الذي يطلق على يقين لا يصدق منه عن المؤمنين ترك الفرائض فعل  
الكبار بدواع قوي كونهن ان شيئا من ذلك لا ينطبق على جميع الاخبار فان فيها اشعارا بلغة بعضها دلالة على  
استعدادها لذلك بامثالها فيمكن جعلها على التفسير البالغ او المظاورة وما وجدته مما يكاد لا ينفك عن الكفر فيكون ذلك  
الصلوة مع كثرة تفاهلها واشتمالها على المساجاة مع الحديث كونهما معراج المؤمنين وشدة العناية بهما وتفرغ المؤمنين  
وعدم طمع فساد تركها الا كما قد دللنا على ذلك لا يكون بعد ذلك كيف يتجسد من فعل شيء من الكبار فيكون الكفر  
وعاويث الكفر من اسباب لا تدرك اشتغالها عما يشبهه الا نفس الحقيقة ولذا غلبت فيهم والاعمال ولا يلبس  
عن شغل الثاني من الجمل الثاني ولا ينظم فظهر لانها على ما استندت له اية الاخبار اما انما على فضيلة  
الصلوة وما يمكن ان يتوهم تفاوضها مع الكتاب قال من قال فليذكر الله اكبر وطاعة الله اكبر وطاعة الله اكبر وطاعة الله  
من سلا الخ افضل من الصلوة لان الشغل انما يشغل من اهل الله على ساعة وان الصائم يشغل من اهل الله على يوم وان  
الحاج يشغل من اهل الله على سنة ويتفق ما لم يبطل الغيبة عن العمل لا في مال وجوه ولا في التجارة والقدوس المروءية  
من سلا صفة التقديس عن الفضيل في بيان عن لا يصدق من صفة وفي الكلمة مستند في سلا ما لا يرى من الجمل  
الصباح عن ابي عبد الله قال الله تعالى يقول الصوم لي وانا ابرى عليه وفي الايام ببرحضا اذا فرج بحول الله  
افضل الاعمال اخرها والاخر دعاه في الكلمة مستند في ان من الكفر عن ابي عبد الله قال الله تعالى في سورة التوبة  
المؤمنين من عملهم والاخر سئل اى الاعمال افضل فقال ايمان بالله قبل ثم ما قال الله في سبيل الله قبل ثم ما قال  
في الجواب عن الاول بعدم الدلالة فان الاكبرية في التمسك لا يقتضي الاضحية مع ما يله باتفاق المسلمين فان  
منهم من جعل الذكر عبارة عن الصلوة ومنهم من ضرب ان ذكر الله بجملة اكبر من ذكرهم اياه والاخبار في بعضها ما لا  
بالامة ومنها ما ضرب رسول الله والصلوة بامير المؤمنين والفناء والتكريم في ذكره وعمره فيها ما لا يبرهن ذكر الله  
لاصل الصلوة اكبر من ذكرهم اياه واما عن غيره فبعد المقادير مستند وعدا وعلا مع معارضة الاول باقوى  
منه مستند اكثر عند ما فيها معتبر عبد الله الكاهل المتقدم وما داه الكلي عن ابي بصير في الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله  
الصحيح من غيره امر من ابي عبد الله قال صلوة فريضة من عشرين حجة وحجة من عشرين حجة وحجة من عشرين حجة  
من حقي يقضي ودواه الصدوق من سلا في حديثها باعنا متفقان غير مختلفين وذلك الخ في حجة والصلوة  
فيما جال في هذا الوجه افضل من الصلوة وصلوة فريضة من عشرين حجة متقدمة عن الصلوة وقال في حجة  
على اليوم في الحجرة على المني وتبر معلل بان حجة الاسلام لا تعد فيها وفيها اثني عشر يومين بن يعقوب قال سمعت

ابو عبد الله

ابا عبد الله ثم يقول حجة افضل من الدنيا فيها صلوة وفريضة افضل من الف حجة على ان العلة مؤهنة بان الصلوة  
تترقب على بعد الاث من المقدمات والوجبات والمندوبات والكنهيات والحجرات والكرهات  
والغزوات والصلوات والمسايرة والاركانية وحصلها بل يحصل ما يتجر منها لا يمكن بدون حرف العزم والمبال  
والمشقة الشديدة ولا اشتغال من الالهة الا ان شدة الطول في خلاف الحج فانه ليس تلك المناسبة  
فقدى وما في الثاني من عدم الدلالة فان الاختصاص لا يعطى الا فضيلة كعباد الله مع احتمال ان يكون ذلك  
لعدم تعبد غير الله ثم اوعدهم الطلاع خجل الله به قال الميا من الواو وكذا في ما يتعلق من كبر يعلم ولا يعلم وما في  
الثالث من عدم المناقاة لما عرفت من كونها اشد مشقة وانها لكبرية الا على الناحيتين فان يقال فيها اشق  
من انواع العبادات على المراد بالآخر يمكن ان يكون من الجاهل وما في الخامس من ان الله تعالى بها عن غيرها فيحصل  
الجزيرة الاضافة كان لا يدخل فيها الواو لمخاطبتها ولا نصرا لغيرها وعلى وجه الاطلاق لا يفتقر ولا تبطل  
ببطلان العمل ولا يقع الا على الحقيقة والعمل قد يتحقق فيه النقطة ولا يحتاج للمؤنة العظم وتبطل العمل الواحد  
على ان زاد تداخلا وغير العبادات عبادة والعمل للغير ونحوها مستمرة لا تعتبر فيها كثير مما اعترض العمل وكان  
اكثر افراد منه ونحوها بعضها الاقرب فيها واشرف من غيرها للعلية ومن عمل السر هو من سدا في افضل واما عليه  
في الجمل مضافا الى ما يحتمل من التاويل من وجوه اخر يكون من التعليل فيكون خبرها من حجة العمل واللباس فيكون  
الشيء من اعمال الخير والتبعض فتكون من جملة اعمال الخير ويخرج الخبر عن اسم التفضيل وكخصيصة النسبة بالعمل الكلي  
والعمل بالصفاء وتخصيصها بالاستدامة والتميز والعمل بمقابل او تخصيصه بالذي يثبت عليه بالانسية كما ذكر  
الاخلاق طرقت وجعل الفقهاء من حكاية الحال كما يقال انه وودنه من مؤمن اذ ان يعمل بتاحسا فستع كافر  
فعله المعتبر ذلك وما ذكرنا من دفع النعارة من غير وبن سابق كما يتفق منه وان كان يقال ان الله لا يغير ثم لا يرفع  
الاستبعاد في البعض لان الحق ما قيل فلا استبعاد بعد ودوا النص وخفا الحكم لا يقتضيه فيها  
في اقسامها وهي تقسم الى واجبة ومندوبة وان العبادات لا يخرج منها فانه لا عبادة الا بالطلب في طلب  
الندب واما المنهي عنها فنما انما يخرجها فلا يكون احض منها من وجوه وعظم فعل المشهور لا يتعلق  
فيما يقع بل يتعلق بامر خارج وفيما لا يقع لا اشكال فانه لا عبادة واما على القول بخبر اجتماع الامر والنهي في الله  
لا اشكال في اختلافه في الثاني فروع من المروءية ليس الا باعتبار المحض في الحاضر من ما فيها علم  
الطبيعة بتقسطها واعتبار جعل الشارع من الرجمان والفتنة واردة عليها وبالجملة لو كانت الفتنة المطلوبة فلا  
يخرج منها فان المطلوبية لا تقتضي الا فيها واما ان كانت المسمى على القول بكون الصلوة مثلا اسما للصحة فليكن  
على القول الاخر فيقسم الى الواجب والمندوب والحرام واما الكراهة الحقيقية فلا يتحقق سلا في لوجه في الما  
مع الله في الحاضرة ثم على محض الاجتماع القول بعدم الفرق بين العبادات فيقوله ان قولنا اقتضاها على الانا  
الحجزة المروءية فذلك انفس حال غير الصلوة من العبادات ثم كل من الوجوب والندب لهما با صل الشرح

الطلب

الطلب

الطلب



اوجب من المكلف ولا منه فالواجبات مطردة لا تخلف في عدة ما فهم من عدلها ستة المومنين والمجتهدين  
والطواغيت والائتية والالتزامية ومنهم من زاد عليها صلوة الميت فقد لها سبعة وجعلوا الثاني اول  
من التمتع كسبها ثانياً الا انما استبعد دخول صلوة الميت فيها وحده جعلها اسدنة محله وصوت آخر الا  
انه حكم فيها بان في احوال الاخرية بحثا وفيه من عدلها سبعة من بدل الائتية بالكسوف والالتزامية بها  
كالجيرة في الكلافة وفيه ما لا يخفى ومنهم من عدلها سبعة من جعل منها الاخرية ويجعلها السبعة  
والستة كالميت فيها اليومية ومنها المجتهدين والعدول والايات ومنها الكسوفان والربط بينهما الطواف والاصل  
والندوة وسببها الا ان الاخير لا يان عن من اليومية المجتهدين والايات الكسوفان والربط بينهما الطواف والاصل  
ليسا وان بقي فيه بعض في الاخيرين من احوالها عنها ومن من عدل اليومية والمجتهدين والايات جميعا واحدا  
وبين من اخذ اليومية واحدا والايات والكسوف والربط ثلثة العبد من طاعة والمندوب وشبهه  
ادبا لعكس ومنهم من عدلها احد عشر من هذه اليومية مع المجتهدين وست غيرها وهي العبدان والكسوف  
والايات العظيمة والطواف وصلوة المندوب والكل الاصل من حدسها وصفا قسمة الاثنية لاثمة فان الا  
في غير صلوة الميت مبين على ادراج بعض آخر وفيها قد عرفت التحقيق نعم بما قبل اطلاق الصلوة على صلوة  
المجتهدين على القول بالمجتهدين حاذ قطعاً وهو ان مع تلك القول يكونها اسمها للمجتهدين وجعل الاثنية لاثمة هنا مطردة  
فان الحكم وجوبها على تقدير اجتماع شرطين اثنان اولهما اذ لا يجزى من اجل ما ذكرنا من ان من الواجب  
ما قد استيجت لليومية والايات المعاصرة ولا احتياط مع الفقه فيها بالعدول من العبد والطواف وطلوة  
اذ لم يبلغ الست على المشهور والصلوة للقرين ومن ثم عدت في نقلها من المندوبات ثم انما تقدمت في  
الاولى لانها اهل والكثر تكراراً في الثانية على وجبه تكررها في كل سبع واثنيادها من سابقها فلكونها  
مستقلة ولو كانت بدلا عن الظاهر الا ان في الاخبار دلالة على كونها ظاهراً مقصورة وفي الوقت في شئ  
يتعقد وجوبها في اليومية ثم المثالثة لكونها في كل ستة بخلاف ما بعد هذا لعدم طردها كما لا يخفى  
ايضا في سنوات فظهر وجوبها في السنة والاساسية منها على وجه وان كان في الحاشية لا ذكرها في كتابها اذ  
الطواف فظهر لا يخفى في الامر وان وجبه مرة واحدة واما ما ذكرنا من كونها المندوب وجوباً وكفاية وان كانت في  
اهم من وجبها في الصلاة لثمة في الاثنية على الطواف وتعليلنا في وجبها بانها ليست صلوة حقيقة  
تماماً لا يفي بها في المندوب ولا يقدم غيرها بالاصالة والحسن استقر في جميع عليه ببياناً خفياً ولا يخالف فيه  
اي حصة فوجب الوقت في التزامه منهم مخيرة قالوا المصلحة في كثرة برقي الكلام في انما جعل صلوة الاثنية  
والقضاء والنيل عن الغير ولو لا الاستصحاب فيصير المحقق الثاني في بعض فوائد كظواهر الشهادتين في الوقت  
دخول الثالث في شدة المندوب واما الاكلان فكل واحد منهما من الشهادتين ان دخولها في الملة ثم في  
الذكر في عدم الاقسام الملزمة بسبب المكلف وهو يعبر عن النحل عن الاب قطعاً في عدمه في وقت  
المقام

في

من شهادته بالعدد واليمين وباقي الاسباب العارضة كالاستنحار والنحل عن الاب قال وهذا اصطلاح خاص ثم  
عد دخول القضاء الملزم في ملة لان ما استدرك منها في غير وقتها هو الاول وانما هو الاول  
وانما هو فعل مثله وموجبه تأخير الصلوة عن وقتها العذر او غيره وان كان نسباً أو سبقاً لذلك  
المحقق الثاني استناد الى ان القضاء غير المقضي فيها نظراً ان كون الثاني غير الاول لا يستلزم ضرورة  
اليومية فان الاول لا يستلزم خروجاً من اليومية فان الاول والاولى قضاء وجباً في وقتها في كل وقت  
في شدة القسمة ومنه يظهر في استنحار الشهود واما ادخال الاثنية في الملة من الشهادتين في وقتها  
لا بأس به واما بالاسية للعبادة المشهورة فبغير ان فيها من ذلك شبهة فالحال في ذلك كلام لم يعهد  
على ما يعرّفها ولم يثبت الاصطلاح الا ان يعطى على الملة ثم وهو ان كان حصة واحدة في وقتها في وقتها  
الوقتية احتل دخول الاثنية في اليومية لان الاول ممكن لا يحتل في وقتها في الثاني في غير وقتها في الاول في وقتها  
الا على القول بخبره في الاحتياط له فانه عليه يدخل فيه لا يخرج منه واما على القول الاخر فيلزم مطردة في كل وقت في الله  
ولا يخرج من اليومية فانها لا تصدق عليه ثم فيها حكم بان القول الاول في الملة من الثاني في اليومية جميعاً  
وجوباً وهو الاول على ما بينه في المقاصد وجوباً بسبب اجتناب من قبل المكلف وهو طرف الشك بسبب  
تقصير في الحفظ قالوا فهو يشبه المندوب كونها من المكلف واما الثاني فلما مر منها ويد على الاول ما  
سمعت وعلى الثاني ان ذلك لا يتغير دخول اطلاق القضاء في اليومية بل قضاء فيها بل على ما ينبغي  
ان يدخل قضاء وكل في اصله والمندوب ما عداه وهو يقسم لليومية وغيرها والثانية لليومية وغيرها  
وباقي الكلام في محله ولا يخرج الحكم في المقام في الجدية عن الضرورة في الدين والمندوب واجتماعاً مضافاً الى  
ما روي عليه وما يدل عليه اليومية من صلوات الظهور وهو واجبا لم تفلت به بعض الاحبار الا في غير  
وكل من بعضهم عليه الاتفاق الا في يوم الجمعة من اجتهاد في الشرائط الاثنية فان عليه في كل من شهادتين في الجملة  
والعصر والعشاء وكل واحدة منها اربع ركعات في المحضر ونصفها في الاخرين في السفر اجزاء في  
الخوف على خلاف باقي ما عرفت ثلث ركعات فيها بل مطردة والبيع ركعتان كذلك في الجميع مع سبع او واحد  
عشر ركعة وعلى ذلك اجماع المسلمين بل ضرورة الدين الحقة في القصر فانهم اختلفوا في انزعة في وقتها  
الكلام في المندوب فضلاً عن المكتوبة في المجلة الممتنع عدم القول بالفضل ضرورة ثم ان منها ان سطى اجزاء  
بما جاء في اهل العلم انهم اختلفوا في تعيينها فاصحابنا قد بينوا في كتاب في الخلاف في الظاهر وفيما عداها  
كالفاضلين في المعية والمنتهى بالشهادة في الذكر والروضة وبن ثابتهما في الرسالة وهو الحكم في الاسكارة الاثنية  
اليمان جعل في الشهادتين انما العصر وقبيرة الحيفية وادقناه الحارثي فنادية الاخر بعض محققين في زمان  
المجتهدين في الظاهر والكتفي في الخلاف مما عرفت في العلامة في المصنف والشهادة في الدروس والقدس في زيادة  
وابتداء في الجمل الا ان واجبهم استظهر الوجوب بالاسية لكل من المحض وذا العارضة او الاخرية في الملة لانها العارضة



مجلس  
العلماء  
بمصر  
الجامعة  
الاسلامية  
بمصر

كتاب العمل الصالح من الحسن بن ابي الاعراب المكي رحمه الله تعالى  
 في صلاة العشاء قال في ذلك فموجع فيها والوترى قال في العمل الصلوة الوسطى العشر وما روي  
 في قرآن وسعد ما فظ على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العشر فذكر عن غيره ايضا وانها وسطية  
 بين صلاة النهار وصلوة الليل والجواب عن الاخبار يضعف لكل سندا وبعضها دلالة اضعاف كونها الا  
 وهو من مجيئه المشهور كما قيل في خلافه وبما وقع في اكثر النسخة كما ذكرنا من واحد منهم والآخر  
 يشبهها كالعلة بل اشهر وقد روي في الصحيح عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الصلوات  
 والصلوة الوسطى صلاة العشر ومن فلاح انما قال روي عن محمد بن مسلم عن ابي هريرة قال كتبت امرأة  
 الحسن بن علي مصحفا فقال الحسن لكات لما بلغ هذه الآية حافظا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة  
 العشر ومن كتاب ابراهيم بن الحارث عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال حافظا على الصلوات والصلوة الوسطى  
 وصلوة العشر وروى عنه ثمانية وعشرون فيها اضا وكثير من الفريقين والثالث ما روي في رواية العام والكل  
 انها الحجة وبها الحجة والظهر في سائر الايام مع ان ركعات فرائض اليومية المحضرة يوم الجمعة خمس عشرة وفي  
 سائر الايام سبع عشرة وهي في السفر احدى عشرة وفي من حيث صلاة الجمعة من سبعة مجسدة بعد  
 السفر في المحضرة في غير يوم الجمعة والاربع فيها من باقى النهار وسواها لليل والذين كثر في ذلك  
 فراجع في من سطره في الثاني وداعي ولا تغفل ولا تنقص في السفر مع زيادته على الركعتين فاسب  
 تأكيد الامر بالمحافظة عليها وان الظاهر قد وجب اولا فكون هي الوسطى والخامس من فضلها كجذب  
 ملكة الليل والنهار وتوسطها بين صلوتي لا يقصران او بين ليلة ونهارية وكذا انها اقل صلوة على  
 المناقبين والسادس وتوسطها بين صلوتي الليل وصلوة النهار وبين الضياء والظلام وانها الا  
 مع اخرى في منفردة بين مجتمعتين فتاتي في وقت مشقة من راحة الشاء وطيب النوم في الصلوة  
 الاغناء وكثرة التعان وعقله الناس واستراحتهم فكانت معرضة للتضياع في حصة ليلة المحافظة و  
 السابع لا ينظر في النفاصل المخرجة بل يهتم غاية الاهتمام بكل منها فذكر ان الفضل في الكل في  
 الكل ظاهر الدعي فانه لا يخرج عن كون اجزاءها في مقابلته النص مع ضعف سند بدل والمعادن مساو في  
 اولها فافانوع ومنه يظهر الجواب عن غيرهما ولم نقف كلامهم على لالة الا لاخير ان قبلها صلوتين كجذب  
 ثم انها هل هي افضل من جميع البیان والجوامع وكثرة العزائم والتبسيات فدية البيان ودعوة المتقين  
 اواخر الاستراى وغيرة نعم وهو الاظهر لا قضاء شطف الخاص في العام ذلك وبما روي عن غير واحد من  
 اهل المائى كما سكت عنهم غير واحد منهم كونها متعلقة الامر من وجهين عام وخاص فلهما احق  
 ووجهان فامثال تجل في غيرهما فكلوا افضل نظير الجبل بالجملة في الغزاة بالبصرة و  
 الوسط من كل شئ اعلمه كما متج برجاء من اللغو بين وعدده اول معاينة مع ان



ان الاصل في القسمة ظهر منه ان الرتبة لا يفهم منه هذا الا الاصلية لعدم حمل عليه لغناه الاخر وهو  
البيان مع ان ذكره هنا يوجب حقيقيا شكاً في هذا الاختصاص بين الاصلية وكونها مرتبة للشيء وحده  
لكن بعد وجوبها كغيرها لا يفرق الا في التعريفات فقصداً لا اشتراكاً ولما قال في المختلف فلا يعلق كثير الاحكام  
الشرعية بهذه المسئلة وامامنا في زبدة البيان على القول باختصاصها حتى يدل على جواز العمل المعنى لو كانت  
من غيرهم بوجوبه مثل عمل الجليل في القدر والمسلم في اول وجوب وغيرهما مع عدم ثبوت الجلال فغيره ان ثبوت  
في مادة مخصوصة لا يستلزم ثبوتها في كل مكان الا ان يكون المقصود ابطال السلب الكلي وتوابعها في المختار اربع وثلاثون  
ذكرت في المدارك والذكر لا يعلم فيه من القياس الاصلية وازاد في القواعد الحلية على العمل الاصلية وفي الثاني  
بفصله والزم في ذلك الرواية وانصر على حسن كونه في المخرج وتوقف على الخلاف في الجليل فناء بيتنا صريحا  
وفي مجمع الفوائد استظهر ان دليل حصرها الاجماع على شرط رعية وعدم الزيادة عليه في الخلاف والفتنة و  
عن الانشاء صريحاً في الفقيه الا الاجماع على سلب اصله وحسن على الوجه الذي رتبته لا يكتفي به في  
الصديق عن زيد الامامية وفي الدرر من حيل قوى الاصحاب والفتنة على اتفاق الاصحاب في كونه مقتداً في  
انها مع في انضمام احدهم وغيره وفي المذهب البايع اطلق عليه اصحاب وفي روضة المتقين على غير قول الا  
عن الصادق ع وفي شرح الجليل قد ثبت بالنقل المتواتر ان رسول الله ص واهل بيته ع كانوا يصلونها على وجهها  
ايضاً اجماع الطائفة وفي حصر في المختلف ان الاشهر واصطلاحاً حركة الشفع والمذهب البايع كون الشفع في الرواية  
وبها ضم في المسالك وهو كذا فان قلنا منها اخباراً وفي الذخيرة كالروض وجامع المقاصد نسبة الى المشهور و  
مجملة الروضة ويرى في الروايات ويظهر ما ياتي عن البرزخ في كون المعروف بين الطائفة المختصين واربعا فان  
وكلام الشيخ في التهذيب يوزن بالخلاف فانه قال واما في اقل الدليل فلا خلاف فيها بين اصحابنا وفي العمل بال  
التي هي اجليها ما رواه الصلوات الفريضة والسنة في اليوم والليلتين فحينئذ لا ان ما ذكره من خبر لا ينفرد  
والحكم عن فضل صفوان بن يحيى في كلام جماعة مما يعطى انه كان يصلي في كل يوم خمسين ركعة من فوات عبد الله <sup>ص</sup>  
وكان يمان الى وفاته وكيف كان ففيما من الحجة فضلاً عن الاخبار التي عليها عمل الطائفة كما  
في المذهب البايع والاصحاب كذا في المدارك وفيها الصحيح منها ما رواه الكليني في الصحيح عن جابر بن  
اسماعيل عن سعد الاخرى قال قلت لابي جعفر كمال الصلوة من ركعة فقال احد عشر وخمسون ركعة وفي التهذيب مثله <sup>ص</sup>  
عن الفضيل بن يسار عن ابي عبد الله ع قال الفريضة والنافلة احد وخمسون ركعة منها ركعتان بعد العشاء  
اثنان بركعة وهما قائم الفريضة منها سبع عشرة ركعة والنافلة وثلاثون ركعة وفيه كبر بعض ما ياتي في بعض النسخ  
وعنه قال سمعت ابا عبد الله ع يقول لبعض اصحابه ليس الماص الى ان قال فصارت الفريضة سبع  
ثم رسول الله ع التواقل اربعاً وثلاثين ركعة مثل الفريضة ناجاً في الله عز وجل لذلك قال  
النافلة احد عشر وخمسون ركعة منها ركعتان بعد العشاء اثنان بركعة وكان الوقت

البيان مع ان ذكره هنا يوجب حقيقيا شكاً في هذا الاختصاص بين الاصلية وكونها مرتبة للشيء وحده  
لكن بعد وجوبها كغيرها لا يفرق الا في التعريفات فقصداً لا اشتراكاً ولما قال في المختلف فلا يعلق كثير الاحكام  
الشرعية بهذه المسئلة وامامنا في زبدة البيان على القول باختصاصها حتى يدل على جواز العمل المعنى لو كانت  
من غيرهم بوجوبه مثل عمل الجليل في القدر والمسلم في اول وجوب وغيرهما مع عدم ثبوت الجلال فغيره ان ثبوت  
في مادة مخصوصة لا يستلزم ثبوتها في كل مكان الا ان يكون المقصود ابطال السلب الكلي وتوابعها في المختار اربع وثلاثون  
ذكرت في المدارك والذكر لا يعلم فيه من القياس الاصلية وازاد في القواعد الحلية على العمل الاصلية وفي الثاني  
بفصله والزم في ذلك الرواية وانصر على حسن كونه في المخرج وتوقف على الخلاف في الجليل فناء بيتنا صريحا  
وفي مجمع الفوائد استظهر ان دليل حصرها الاجماع على شرط رعية وعدم الزيادة عليه في الخلاف والفتنة و  
عن الانشاء صريحاً في الفقيه الا الاجماع على سلب اصله وحسن على الوجه الذي رتبته لا يكتفي به في  
الصديق عن زيد الامامية وفي الدرر من حيل قوى الاصحاب والفتنة على اتفاق الاصحاب في كونه مقتداً في  
انها مع في انضمام احدهم وغيره وفي المذهب البايع اطلق عليه اصحاب وفي روضة المتقين على غير قول الا  
عن الصادق ع وفي شرح الجليل قد ثبت بالنقل المتواتر ان رسول الله ص واهل بيته ع كانوا يصلونها على وجهها  
ايضاً اجماع الطائفة وفي حصر في المختلف ان الاشهر واصطلاحاً حركة الشفع والمذهب البايع كون الشفع في الرواية  
وبها ضم في المسالك وهو كذا فان قلنا منها اخباراً وفي الذخيرة كالروض وجامع المقاصد نسبة الى المشهور و  
مجملة الروضة ويرى في الروايات ويظهر ما ياتي عن البرزخ في كون المعروف بين الطائفة المختصين واربعا فان  
وكلام الشيخ في التهذيب يوزن بالخلاف فانه قال واما في اقل الدليل فلا خلاف فيها بين اصحابنا وفي العمل بال  
التي هي اجليها ما رواه الصلوات الفريضة والسنة في اليوم والليلتين فحينئذ لا ان ما ذكره من خبر لا ينفرد  
والحكم عن فضل صفوان بن يحيى في كلام جماعة مما يعطى انه كان يصلي في كل يوم خمسين ركعة من فوات عبد الله <sup>ص</sup>  
وكان يمان الى وفاته وكيف كان ففيما من الحجة فضلاً عن الاخبار التي عليها عمل الطائفة كما  
في المذهب البايع والاصحاب كذا في المدارك وفيها الصحيح منها ما رواه الكليني في الصحيح عن جابر بن  
اسماعيل عن سعد الاخرى قال قلت لابي جعفر كمال الصلوة من ركعة فقال احد عشر وخمسون ركعة وفي التهذيب مثله <sup>ص</sup>  
عن الفضيل بن يسار عن ابي عبد الله ع قال الفريضة والنافلة احد وخمسون ركعة منها ركعتان بعد العشاء  
اثنان بركعة وهما قائم الفريضة منها سبع عشرة ركعة والنافلة وثلاثون ركعة وفيه كبر بعض ما ياتي في بعض النسخ  
وعنه قال سمعت ابا عبد الله ع يقول لبعض اصحابه ليس الماص الى ان قال فصارت الفريضة سبع  
ثم رسول الله ع التواقل اربعاً وثلاثين ركعة مثل الفريضة ناجاً في الله عز وجل لذلك قال  
النافلة احد عشر وخمسون ركعة منها ركعتان بعد العشاء اثنان بركعة وكان الوقت



وكتبت بعد  
ما تنصف

وكتبت بعد  
ما تنصف







[illegible]

۱۵۸

قال ولو انما المقوم في الفرض لعله نقص الفرض ليعتد اداء ما بقي وقتها اطلاقا في المتأخره فانما  
وقتها لا يدخل يدون فعله وفيما ان ما اذا تقدم والمتأخر من لاخياره فليس ان واحد الفرض يحكم  
بما ان ما اطلاقا في المتأخره في الاول ولو قبل الفرض ان المقدم لو لم يأت لا ينافيها شي بمقدار المتأخره  
فانها لو قدمت يلزم ان يجوز ان يوفى بغيره المراجعت في وقت الفرض وهو لا يجوز في المشهور قلنا  
فمع انه لا يضر بالمتأخر عليه ولم يقل هو مبرور في الاول وحده كما ياتي في مثله انظر بين وبين العبد  
يا في كلامه عنه في الزهراء لا يحصى مستند هذا كان ولا فلما اختلفت حالها الى حالها كان لا يضر  
كان مقبولا وهو واقع بل كونه كذلك لا يخلو من قوله في المراجعة والحكم الوضع ولم يحصل وعمايه  
ما حصل من عدم التيقن عدم العقاب في الاتصال فلم لا يتوقف عليه لقضاء تلك في شمول ما يقينه  
اختلفت لهما في المتأخره ايضا فان ما عدا صلوة الليل لا حرج عندنا في الاصل والصلوة  
ستظهر بعض من علمها هو الاول في الجامع للرد في المست عشرة مائة ثمان في النظر ثمان  
بعد هاو لخير عبد الله بن سنان المروي في العلل في اللغة الحلية وفيه اليوسية اعتبارا  
من فوائد المزايا والظواهر في نفيها قوله في الله وكذا العبد المبرور في البر ما شئ من قبل ولا يملكها  
اكثر العباد في قوله نظر في نفيها في قوله ما يظن من ذلك في كل ما كان شائعا في النافع والقواعد في  
في نفيها في الكلام والفيرة والبيان واللبق والمهر وسواها في الملية ومنه ما يظن من ذلك  
الجميع والاكثر في الوقت او ضمن من الظاهر في كل ما كان شائعا في النافع والقواعد في  
الاكثر في مددوا في نفيها في كونه ولا فاصل فيهم قطعا لانهما في نفيها في الوقت والظاهر  
يبدو ما بالظن امتدادا في المشقة من لا يضره وهو مبرور في الجامع ملحق مع ان في ذلك لا حرج  
نظر في نفيها في كونه من مؤلفين وجزء الاول في خبر الرضا في تعارض الاول في خبر عبد الله بن  
سنان مضادا الى ما استجمع وعلل ما في الاكثر في نفيها في بعض ما هو قطعا واه ان يكون في نفيها  
من المبادي في خبر من سلم عن الضام في حديث اولها وانما جعلت لتوافق بينهما في المصداق في نفيها  
تأنيها وانما انما بالظاهر ليعلم بهم فيها ما يقضوا من نفيها في الرضا في النافع من من هو في ذلك في  
بعض مما ياتي في عهد الله ما بالصلوة الغيب لم يقضها من سواد الله في السنة والحشر في نفيها  
لان الصلوة كانت ركعتين فاضاف اليها من الله المصنفين ركعتين ووضعها عن المسافة  
المعبرين وجهها في السفر الحضر لم يقضها ركعتي الفجر ان يكون عالم الصلوة مع عشرة ركعة في السفر  
والصدوق فيمنه عن الفضل بن شاذان عن الرضا في حديث قال انما صلاة العبد مقصود  
وليس يتكلم ركعتا هالان الركعتان ليستا من الخصال وانما في زيادة الخصال في نفيها في نفيها

البرج











حكم في هداية الامة بمواد تلك النوافل في كراهية واستدراجها لئلا يلهيها فيها وضاع وقتها  
 قول الباقر عليه السلام من طيع ذمارة ان قلنا لم يفرق ذمارة ان قلنا هذا ليس بكافر ولا كفرا معينه  
 لا يوجب اذا عمل الرجل عملا من الخير ان يدوم عليه وقول الصادق عليه السلام في موثي الخليلي ليت  
 الرزق مكفوعة ان شئت صليتها وتكافح وفي سنده استقاط لا يفرق بين طاهر وها مع  
 عدم عمومها موقفا لا هتاما بشان لفعل لا كراهية الترويه اعترف في المدارك والذخيرة  
 ومنه يظهر الكلام قيام من امثالهما نعم لو قيل بان ترك المستحب مكروه نشئت الكراهية  
 الا انها خلاف ظاهر الاحتجاج كونهم لم يثبت هذا ومن لا يقدح سقيا بالمداومة  
 في كل طوع ومنها ما رواه عن ابن اسباط عن عدة من اصحابنا ان ابا الحسن موسى اذا اقامت  
 الشافلة رواه الكليني ايضا وعمر بن حنبل وفي سنده معوية بن حكم عن ابي الحسن موسى  
 اذا الرضا م ان ابا الحسن كان اذا اغتم ترك الخبز ولا دالة فيها اذا فهو مما عدم  
 الترك فيها المدين وهو اعم فلا يستفاد من منطوقها الترخيه على تركه ومضمونها ان  
 الذكري بل هو المحكي من جملة من لا يجادل فيهما وقد يتوكل الناقلة لعدم وضه اليهم  
 وانهم واستدل بها وسدوا في الرخصة بضعف استدلالهم بقرآن الثاني موقفي  
 كل اعراب في المذهب من وعي المتقدمين لادجته في اصله ثم في المدارك ودها  
 بقصود لا لسند وهو في اصله اصيل الا انه لا اصل له هذا ولا يظهر منه انه كان ترك  
 الجميع والمبعض معمول لكونه من كفاية الاحوال قال الشيخ يرويه تمام الحسيني ان لم يكن  
 تركها في حالة في جميع الفايده ولعل المراد ترك لبعضه في اول ما رواه في الكافي عن  
 محمد وغيره عن حماد قال قال النبي ان المظلوب قبل الا واد ما را فاذا قبلت فغسلوا فاذا  
 دبرت فاقصروا فاجتمعوا في الفايده فيمكن القول من ان لم يثبت ليعبد الكذب في الجمع مع ما  
 تقدمه صدق كما في مستند العاصم ايضا وهو خرقي وفي الدرر خري في الخواص  
 ما ان لم يماضي والام لما ياتي وحكي عن الصادق الا في اداء وعظا جماعة منهم انه في ادا  
 واليوم في الكثرة كالمهاجر وغيرهما من جملة من لم يفرق في كلام بعضهم من دعاء ورد  
 يقول موسى بن جعفر النوفلي في ما اذا اغتم او اهتم  
 المواقيت وغيره في جعل لوتيه من انبياء وعده من طاهرين ان عليا لم ينعلم اني  
 ما رواه في العلل عن ابي بصير عن ابي عبد الله في حديث الرخصة قال قلت هل صلى من الله  
 حاتين الركنين قال لا قلت ولم قال لا في رسول الله كان ياتيه الوحى وكان يعلم انه لم يترك  
 هذه الآية ام لا وغيره لا يعلم في اجزاء الكلام فصلها وامها لا غير ذلك كما في النوافل عن

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

باب

اجل

اجل كثيره ومن الدول خواهر كثيره تمام منها الرضى ومصحح البقاي وروا في بعد ذكره نقل في  
 الرخصة في الصلوة مساحه لما في في هذا الباب او اوقات النوافل من الاجزاء المستفيضة  
 ان النبي كان يصلي بعد الغشاء شيئا حتى ينتصف الليل الا ان ياتى ذلك بان المراد بالصلوة  
 هي مع ما قلنا او سر وعلمه بانه وان ثم هذه هذه الاجزاء مع بعده الا انه لا يتم في جابر وهو  
 المتقدم قلت هو ضعيف ومع ذلك هو من بان غيره من اجل بيته كانوا يعلمون موقعه في  
 قطعا في التعليل يقتضي تركهم ايضا ولا سيما ما جاء وهذا كانه مقطوع الضاد مع انه كما في خبر  
 بن طاهر بان عليا ما كان يفعلها فادع في المناقاة بما عمل فيه كما ان عليه بعض الحديث وبه  
 عنون الباقر العلوي بمضمونه اعرب بعض لاجله هذا ضادا الى ان خلا في ظاهر الاحتجاج الى الجمع  
 بين الاخبار بالنسبة الى المتقدم وشرح المعلن يستفاد مما مر من معنى سليمان بن ابي  
 وايد بصير في ريب بين ثلث الروايات في وله صحيح من مسلم الا في الحاشام وغيره كالمروعي  
 حاتم عن الصادق في وقت بعد صلوة الليل ويستمع الاستغناء في بعض الاحوال في الذكر وقت في وقت  
 الليل عند علمنا ان لا يقطع اقل النظر في الخبر كما عايناه في صلاة ظاهره ان الضاد في  
 الفقه والجمع والمنهج الذكري والروضة والفوائد الملية وجمع الفايده وغيره فاضلا  
 من صحيح ابي بصير وجه وموثق جماعة وغيره من الصحاح وغيره في الصحاح ما رواه  
 مسلم من احدها عليها السلام قال ما لله من الصلوة تقوم في المسفل لا ان يصل الى الركعتين ولا  
 شيئا لها وخديعة بن منصور عن عام الخصال الصلوة في المسفل لا ان يصل الى الركعتين بل  
 ولا يدورهما شيئا في رواه والخاص من جميعها ايضا الا في رواية زيادة بالتمام بعد ركعتين بل  
 شان عن الصادق في الصلوة في المسفل ركعتان ليس قبلها ولا بعدها شيئا الا في رواية في ركعتين  
 ما لث الرضا عن عن قطوع بالتمام في صلاة لا وما رواه الحسن بن محبوب وفي تركه في  
 عن ابي بصير في المناط قال صليت باعبدا الله عن صلوة النافلة بالتمام في ركعتين بل في ركعتين  
 النافلة في الصلوة العريضة ورواه في الفقيه مرسل ورواه في الباقر قال صلوة المسافر  
 في اول وقتها حين تزول الشمس لا تسلي في المسفل ولا في الفضل والصلوة في الفقيه  
 والعيون والعلل باختلاف ما انفي عن الفضل بن شاذان عن الرضا عن قال في احتياط  
 تطوع المصلي لم يترك تطوع الليل لان كل صلوة لا يقصر فيها بعدها من تطوع وكذا في  
 لا يقصر فيها ولا يقصر فيها قبلها من التطوع واقام ما في التعميم مقصوده وليس بترك ركعتيها الا في  
 كعتي ليست من الحسين وانما هي زيادة في الخير لصلوة ما يتم بها بدل ترك ركعة من الرخصة

باب



















الواقعة

五

51

تعارفہ میں مصروف

اصول الحنفیہ

2







































تبرکات

والله اعلم

9

[illegible]



الحديث

[illegible]











يكون الذهاب عندهم مستلزما لحدوثه وكاشفا عنه ولا يعد كما استمع وهو مضاف والقولون مذكور مع في عدم الانضباط لا  
في اعتبار ذهاب الحرمة لغيرها بل الحكم كغيره عن خالفه من هذا الخبر في استحقاقه وعدم القبول فيه كإخباره والطبع ليس له اعتبار  
ما يستعمله فيبقى حكم عام يلازمه على وقت لا يمكن الإطلاع عليه حكما محلا وشرا كما لا بد مع عدم جواز إعماله في الشرع فينبغي أن  
عذبت وقوله وما الثاني على ما يمكن إرادة أحد معنييه وهو ما يوسم ما لا يرضى من دفعه لعدم انطباقه على شيء من الأخبار  
الاستصحابا وما الآخر وهو ما يوسم بمصطلحها من طرف خطيخ من الخبرين فمن كون البصر على سطح الأرض فعولان واقفي ظاهر  
كلام البصو والمصباح كما مر في عدم انضمامها إلا أنه لا ينطبق على شيء من الأخبار التي على الظائفة فيه وعليها أو لم  
سما الواقعة التي على صدق الخبرين لو عرفنا لم يصدق قطعا على ما أضافه القرم من النظر لو كان شعاعا على الانبئة العامة  
وقد عرفت في الذكرة وغيره مذهب الجهور كما قد مر وهو ظاهر البتة أيضا واحتمل في كلامه دلالة موافقة المشهور في الخبرين  
الأيام القول لا يستلزم رجوعه عنه من وجه موافقة المشهور في المصباح الآخر عن كونها لا يوجبها وهذا القول لا يوجب  
كونه بحيث يكون طرف الخط الخارج من بصر منقطع مع ما يخرج من راس الانبئة العامة والجمال الشاهقة وما لا يوجبها  
من عدم انضمام الثاني في تحقيق مثل الحكم عليه كما يوافقه من الأقوال الآتية اختاره القم هنا وهو المحدث جماعة من الأئمة مع أو لا يوجبها  
للبلط وحده وهو بن الفاركا وضع ما تراه في الفتوى التي في نويسه برهني اعتبارها بالنبذة لظفر الخطب توهمه فخره  
ثا حتى يثبت عدم انضمام القرم من ذهاب الحرمة أو بدله في الخبرين ولا يصح في الأول مع ما لا يستلزم في غير الأول والمتر مع ما لا يوجبها  
ما لا يخصه من انضمامه لا يوجبها من ذهاب الحرمة أو بدله في الخبرين ولا يصح في الأول مع ما لا يستلزم في غير الأول والمتر مع ما لا يوجبها  
أصح سند وأكثر عددا فان كان استند النير في غير زيادة ما رويها فلا يعتبر فيها الكفاية سنداً وعدداً قال الشيخ كل من فيه  
معيونة القرم يحول إلى ذهاب الحرمة فلا يطلق على التمسك بما قبل هذا إنما ينبغي إذا انحصر طريق الجمع فيه وانما جازم يمكن  
التمام على محض آية وفيها فأن إجماعاً والأخبار الصحيحة المستندة إلى أن أول الوقت استند القرم وارتكاب النواهي والاحتياط  
فيما قبلها لا بد من شلحاة القوة العنصرية أقرب فيه نظر مع ما في استحباب التأخير عما قبله الإجماع مؤلفون زيادة ما كان وقد عرفت  
صوم الدارث في الكف هنا وفيه ما يحتمل في أصله قال في الحاشية من وقت انضمام الأصابع قال حين يبدؤا في شغلهم من القبضة  
حكاية ما مر من أبي بصير رواية ابن عن زيادة عن أبي بصير في طريقه الصحيح واجب إن جاءه زيادة الحرمة سمعت الأسير يوافق في القول  
أنهم ظهروا ربنا وأبصارها ما ضاهاها وهو ظاهر ما مر من التحقيق قلت لولا ذلك فهو شاذ وأمره بما روي في الخبرين  
ثم قال وهذا كان يعتبر أصحاب الإيهام والخطأ عليه القصة استدلالاً بما سمع من إجماع قال باب الإضمار وكذا عنده  
لم ينعزل العرب حتى ظهرت الجموع ثم قال فخطى بناء على باب وادان أبي حمزة وإذا بعضهم ما مر من خبر محمد بن يحيى وهو من كتابه  
مع ما مر من قبضة موافقة المشهور رغم أطراف ما مر من النسخ والفتوى يقتضي عدم اعتبار زجره والذهاب كيف وهي قد تفتي  
برحمن من قبل كما حق على المطلق على العبادة أخباراً لها وإنما يقتضي تحقق الغرض إذا ما كانت الحرمة قد الأس مع تأمله بعدم التمسك  
بالذهب وبينه دفعت الأجزاء استدلوا بأن ينسب إلى نصف الليل مقدار الشاء على الخبرين لا في النص فلهذا القول لا يستلزم

وفي القواعد ان يفتي الاجزاء الشأ مقدار ثلث وفيه نظر ومنهم من خص بالاضراء بالبخار او جعل مظهر امتداده الى ان  
يبقى من القيل قدر الشأ واكتفى في المعبر وسيدنا واخره في الدار كاعن السيد في الصباح وترو فيه في الفخيرة  
والجائع الصبح على أشكال كاهنا وبدونه الحكي في البسوط عن بعض الاححاب وفق عند العبد في خزانة  
وفي الفقيه وذلك المصطر العليل الناسي في الرسم فاما المغرب فينبه وقتها لان يبقى لغيب الشمس  
مقدار اذان ثلث ركعات وفي المذهب كالهذابة والخلاف في الليل والصباح وشرح الحل اخرو وقتها فتسوية الشفق  
واطلاق وزاوية الناصرية وروى في بعض النيل وحكي بعض صحابا ان وقتها ان نصف الليل في الضعيف كمثل العلم  
والنصايرة والناضرا اذ احب به ليس عند المغرب فهو في سعة من ما حوزها المبيع القيل في الرسم واية وفي الموط  
والسيلة والكا في جعله العبدية في التفتار كعن العائنة والاطلحة في الضعيف والرايع للضطر كاعن الاسكان في  
العائنة والشيخ ان لما جعلنا النضار كاعن الفخرة قولنا انه لثلث وفي الفقيه وقت المغرب لمن كان في طلب  
في سفر المربع الليل الغيب من عرفات الجمع كك في المذهب ذهب الى وجوبها في اول الوقت وروى في المذهب عن  
بعض الاحباب ان المغرب يوقا واحدا عند عرب الشمس في الاو اطلاق الاية بمعية التفسير من اجل الضعيف  
المقدم والجمع الحكي في الضعيف والراية وعدم القول بالفضل في الظاهر الصبح به في الخ والمغرب فيها ومن  
في ان كل من قال ابتداء الظلم الى ان يبقى للمغرب مقدار اذان العصر قال باسبداها ككث والاحبار في التسمية  
بما كك في عبيد بن زراره ورواية صحيح ابى داود في ذلك وما رواه المزني في الصحيح عن القاسم  
ابى اوب عن عبيد بن زراره عن القاسم قال اذا غربت الشمس فقد دخلت الصلواتين الى نصف الليل الا ان  
وعن الثاني في اصل ما حوز من قول القاسم في مكانة اسمعيل بن يظوه صحابا وان وقت المغرب ضيق واخر  
وحاب الفخرة وصيورها الى ايام في اثنى المغرب والصدوق واخر وقتها غروب الشفق وهو اول وقت الضعيف  
وسقوط الشفق ذهب الى الحرة وقول القاسم اصلها سبعة موقوف جميل في جواب من سأل عن صلوة المغرب بعد  
الشفق وما رواه الكلي في صحيح زراره والفضل عن القاسم قال قالوا ان لكل صلوة وقتين غير المغرب فان  
وقتها واحد وقتها وجوبا ووقت فوهما سقوط الشفق قال وروى ايضا ان لها وقتين اخر وقتها سقط  
الشفق والصدق وفي الصحيح عن كعب بن محمد الدار وهو ثقة واحد في العلم عن القاسم قال سأل عن وقت المغرب  
قال ان الله لم يجعل في كتابه بلابهم فلتا من عليه الليل بل في كتابنا في اول الوقت لم يزل فيه الشفق في اول وقت  
فيما بالثرة وروى في السلف في بعض النيل ورواية الضعيف والشيخ في خبره حديث عن عن الصادق في ان الله لم يجعل في كتابه  
ان الله لم يجعل في كتابه الاصل في المغرب في وقت الشفق انما هو في الساعة والظاهر في اصلها من جعل في كتابه في وقتها  
قال في السلف في وقت المغرب قال من غزا بالفضل في سقوط الشفق في اول الوقت في وقت المغرب قال في السلف  
وحل وقت العشا واخر وقت العشا ثلث الليل مضاف الى ان من جميعه في سائر الدال على ان لكل صلوة وقتين اول وقتها



























لاطلاق الامور بالتحقيق ثم فسره بالاعتصار على ما يجزى منها فم لباس عبا بغيرهم على قولهم في مثله ولا امر للذي  
وهنا فخر في المسارعة الى الفريضة وطلبها لفصل اول الوقت وخرجوا عن الخلاف ولم تقف لغيره على شيء ثم استثنى  
في الذكرى والدروس الجعفرية وشرحها من الزاخرة يوم الجمعة وعقد في الاول متبني وقت الفريضة احيانا كثيرة  
وهو يعطى اخضا صفا بغير صلوة الجمعة واما في بعض الاوقات فباسم بيلت في شغل الخس لها مع احتمال  
ثم طاهر الخس عدم كفاية اوقات الركوع بل الكثرة بما فيها ثم هل على اداء استغفر بركة الذكرى وتعد بغيره  
فما تفرقه صلوة واحدة والصلوة والنسوة وقت اداء في الاجابة فيها فخر فخر لا يعيد هذه فخر لا يظهر المرفق الا  
ان سعة امر الفريضة يتبينها عن كفاية القربة ولا سيما في مثله فافله العصر بعد الفريضة من الفريضة ما تفرق من الاجابة رضاء  
اعداد الصلوة من اخذ قبل العصر بعد الظهر هي كثيرة بل متواترة فخر ذكره مستدرك فخر رضاء كفاية والمغش  
المستوى وانما عين في قبحها ان يزيد التي اربعة فخر فخر انما رضاء صريحا واسارة من اخذ والذراعين والعقد رضاء  
لا حول الله في موثوق عاود فخر ان يصلي من داخل العصر ما بين الاولان يعني اربعة اقسام ولم يسل من الزاخر اطلاق  
الزواجر ان كان قد سلى كفة فليتم الزواجر حتى يخرج منها صلي خلاف الحق الا ان قال هنا كفاية وان كان قد  
مخاضا شيئا اتم ما يجزى وهو ارض من ساقية ثم طاهر الخس والفتوى ولا احتياط فيها بل في نافله النظر ايضا اقصا الحكم  
على ما لو ليس ركعة فاذا زاد فاطل خروج الوقت ويعيد الاصل ولا اجابة والدائم في التقديد بالذراع والقدم وعموم ما دل  
حرمه الفصل وقت الفريضة ما قبل من قفا الوقت للحد لافضل لعدم دليل على الفريضة وبعد التيسير بغيره على رضاء صلي  
لكفة فيجوز ان اقام بقصد في الزاخرة فيصير ان مع اوقات الركعة الزاخرة فيصير في ما فيه الا في حرمه لحد الحكم في  
الوقت في الزاخرة لا اوجب من وقتها وكفة ثم الزاخرة للمعاين حل في وجه الاختصار والخصيصة فوالا فخرها انما  
ومن قال في نافله النظر المثل قال هنا بالنسب وهو استثنى هناك قد لا فريضة استثنى هنا ايضا ايضا الا الشرح في الحل  
فخر قال في خروج وقت المختار وخرجها فخر ما رضاء كفاية والاختلاف مفسدة اخرى لا وجه له الزاخرة فخر كفاية  
نافله النظر ما رضاء موثوق عاود وكذا عاودها ما رضاء حق العصر فخر فخر المغرب بعدها مثل ما رضاء العصر في قول الفريضة  
المغربية في الاستخارة وهو لحظ على فخر في جامع المفاصد مخالفة امر استنبطه والركبة الجهرية وبعض من عاودها من الاجابة  
في الدروس في وقتها او كوقت الفريضة كان وجها وامكن كفاية الذكرى وفي غنة العبد الجبل والاختصار في كفاية  
في المدارك واستجود في الكف في العجا واستظهر جواز الايمان لمجاودها بالحق ان لم تزد الفريضة كثير الا في فخر  
عن وقت صلواتها وسعت كلام الحلبي انما بين الاجابة والاختصار من الفصل وقت الفريضة فخر بالاجماع اما قبل فخر  
في كفاية فاذفع ما قبل من العلم ان الذي في الطلوع وقت الفريضة انما يتوجه لغير الزاخرة القطع باستحبابها في اوقات  
الفريضة فيصبح مستوفى ان يجزى عن عدا الله بن مسكان عن عتبة بن مسعود قال قال الله عز وجل انما امرت ان يكون  
عبد الله قال من التوب والعتا ثم حصل الالفاظ بعد ذلك قال في الفريضة ولا تجزى فخر في عتبة بن مسعود بن خادم عن العاصم

قال في التوبة والعتا ثم حصل الالفاظ بعد ذلك قال في الفريضة ولا تجزى فخر في عتبة بن مسعود بن خادم عن العاصم  
بمعين الجعفر في فخر الجبل والاختصار في كفاية الذكرى وفي غنة العبد الجبل والاختصار في كفاية  
في الدروس في وقتها او كوقت الفريضة كان وجها وامكن كفاية الذكرى وفي غنة العبد الجبل والاختصار في كفاية  
في المدارك واستجود في الكف في العجا واستظهر جواز الايمان لمجاودها بالحق ان لم تزد الفريضة كثير الا في فخر  
عن وقت صلواتها وسعت كلام الحلبي انما بين الاجابة والاختصار من الفصل وقت الفريضة فخر بالاجماع اما قبل فخر  
في كفاية فاذفع ما قبل من العلم ان الذي في الطلوع وقت الفريضة انما يتوجه لغير الزاخرة القطع باستحبابها في اوقات  
الفريضة فيصبح مستوفى ان يجزى عن عدا الله بن مسكان عن عتبة بن مسعود قال قال الله عز وجل انما امرت ان يكون  
عبد الله قال من التوب والعتا ثم حصل الالفاظ بعد ذلك قال في الفريضة ولا تجزى فخر في عتبة بن مسعود بن خادم عن العاصم

قال في التوبة والعتا ثم حصل الالفاظ بعد ذلك قال في الفريضة ولا تجزى فخر في عتبة بن مسعود بن خادم عن العاصم  
بمعين الجعفر في فخر الجبل والاختصار في كفاية الذكرى وفي غنة العبد الجبل والاختصار في كفاية  
في الدروس في وقتها او كوقت الفريضة كان وجها وامكن كفاية الذكرى وفي غنة العبد الجبل والاختصار في كفاية  
في المدارك واستجود في الكف في العجا واستظهر جواز الايمان لمجاودها بالحق ان لم تزد الفريضة كثير الا في فخر  
عن وقت صلواتها وسعت كلام الحلبي انما بين الاجابة والاختصار من الفصل وقت الفريضة فخر بالاجماع اما قبل فخر  
في كفاية فاذفع ما قبل من العلم ان الذي في الطلوع وقت الفريضة انما يتوجه لغير الزاخرة القطع باستحبابها في اوقات  
الفريضة فيصبح مستوفى ان يجزى عن عدا الله بن مسكان عن عتبة بن مسعود قال قال الله عز وجل انما امرت ان يكون  
عبد الله قال من التوب والعتا ثم حصل الالفاظ بعد ذلك قال في الفريضة ولا تجزى فخر في عتبة بن مسعود بن خادم عن العاصم















وقد حمل على القضية وما دل على ما قبله وقد حمل على القضية بغيرها ما دل على كونهما وقصا الوجه من الرجعات واحتمال  
 فيها على ان يكون جديداً وسرياً بينه وبينها فانه الجهر لا يبعد كان فعلها فيه افضل من الغشاة والالزام ان يكون انما  
 بالعبادة في خارج الوقت افضل من الاتيان بها في وقتها وهو كما ترى ثم هل يجوز ان ياتي بغيرها في غير وقتها من الصلوة او قبل  
 بعد طلع الفجر بعد الاظهر لعدم الاشارة لانه من غير المنطوق وقت الفريضة وما من الاستيعاب ومنها صحيح ودارة  
 للفعل على قضية التماسية وما ياتي في غير حاشا الاجماع القديمة ما دل على انها في وقتها الا في الروايات بين من قال  
 ومنها صحيح اسمعيل بن جابر قال قلت لابي عبد الله اوتو بعد ما يطلع الفجر قال لا قال بالفرق على الفقه الصحيح ومن بعض الاما  
 مع انه يجوز ان يعم عز الوتر وبراءة من الغشاة ما لا يشي ويصحح سعيد بن سعيد عن ابي عبد الله ان قال ما تعرض الرجل يكون  
 في بيته وهو يصلي وهو يرى ان عليه ليلا ثم يدخل عليه المؤمن الباب فقال قد اجبت هل يعيد الوتر ام لا او يعيد شيئا  
 بغيره قال يعيدان صلواته قال نعم ثم خذ الفضة من جيبك واذا انت قلت وقد طلع الفجر فابدأ بالفريضة ولا تقل غيرها فانما  
 فاقص ما فاتك ولا يكون هذا عادة وقول الباقر فيها ارسل الصدوق وقت صلوة الليل ما بين نصف الليل الى اخره ومنها  
 ما رواه محمد بن المغيرة قال قال ابو عبد الله اذا كنت حليت اربع ركعات من صلوة الليل قبل طلوع الفجر فاقم الصلوة طم ام لم يطلع  
 الوتر في ذلك ما كثر مما فيه ان العمل على حسن روايته محمد بن النعمان السيد المدام فان في طريقه ليس بعد تمام قبل الا افضل  
 الذي قال هو ابو الفضل الرازي ان سئل ارضا كان قايما في ركعة لم يركعها في ذلك الوقت فيكون فيها له صلاة ركعتين  
 الا ان الله من القسم بمجمله نعم لو يد ما في شروها اكثر من محمد بن سعد ومن عدان بن احمد الله مني من معوية بن  
 سميت لما عاين ابو الفضل الرازي قال وكان له ان يطالع الذي في المسجد وكان يجاهد القراء ثم اتبع الذي في حجرة وقد حكاه  
 عنه ايضا وهو يبيد مدحه ايضا الا ان في صدره ورجلان منيف هذه الروايات من الرجعات وفيها كيف يكون صحيحا  
 الاختيار محمد بن سعد وحدثنا بن احمد بن الحسين قال قال الحسن في صلاة الفريضة الخاصة والخاصة في محل آخر منه امر  
 فغيره فخر وفي ذلك من حاشته الخاصة اجبت العشاء على جميع ما يسمع غيره والافواه في اخيه وفيه شيء ومن  
 في باب عدد الركعات في صلوة الاموات محمد بن احمد الكوفي وحدثنا غيره وهم كما في قول من جعل عدان الميتا وروي ولا  
 ما في جكي من انه المعروف بجلان كوفي مشهور بغير ان الغشاة في انما تصيب فابوا حتى لا يطلوب والضعف في حديثه  
 في نفسه مع ما في الثاني من الكلام عند غيره واحد وضوءا في وجهه وفي الاول من الاستياء وان كان من وجه آخر وصح  
 بن جابر ابو عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله اني اقوم اخر الليل والافاق الصبح قال لا والحمد والجل والحمد لله  
 يستفاد واستفاد لا تقصدا على الفاحترع خوف الضيق الى غير ذلك من الاخبار وقد مر بعضها وفي اخرها باب الاعداء  
 ومن الجمع يظهر عدم جواز ان ياتي بها بعد الفجر من حاله في غير وقتها ولا دواء مضاعفا في التوفيقية وهو المشهور بالمعصوم  
 حله فانه يعتبر بغيره استخسره سيد الاخر والمقدم والمجسني الا ان لا يغيرها احتلا كالشيء الاستحسان بعدم الاستمرار وفي  
 الياس عنه بعض الاخر المروية وفي التهدييين مع بين الاخبار ووجهه يقدم لنا فله وافضل بغيره في الفريضة قال

وانبات ذلك فالحق عن اسكال ثم في كلام الحق والحق في آخر حديث ابن النعمان الذي يجوز الحق قال ولطلع الفجر ولا ياكل  
 اربعاء بدها بالفريضة وهو مذهب علماء ثم قال ما لطلع الفجر لم يسل قضية روايتان ثم قال واختلفوا في ذلك  
 الفريضة وتقبلها كلام سيد الاخر والجل في القضية وقد ريت وخسنة ان يستبي صلوة اقبل بعد طلع الفجر  
 الية ولا يخذ ذلك عادة ولهم اخبار كثيرة في صحيح سليمان بن خالد قال قال ابو عبد الله ربا قلت وقد طلع الفجر فاقم صلوة الليل  
 والوتر والركعتين قبل الفجر ثم احلى الفجر قال قلت افعلى انما قال نعم لا يكون ذلك عادة وصحيح عمن يري عنده ما من صلوة  
 والوتر بعد طلع الفجر فقال صلوا بعد الفجر حتى تكون في وقت يصلي الغداة في اخره ولا يخذ ذلك كل ليلة وقال  
 به بعد فرائض معا ورواه قال قلت لابي عبد الله اقوم وقد طلع الفجر فانما بدأت بالفريضة هل في اول وقتها ان  
 بدأت في صلوة اقبل والوتر صلتي الفجر وقت هؤلاء في ايده صلوة الليل والوتر لا يصل في ذلك عادة وصحيح عمن يري عنده  
 ابراهيم بن عبد الحميد عن بعض اصحابنا عندهما والحمد اسمعيل بن غالب قال قال اذا قام الرجل في الليل فليخ ان يصبح قد اقام  
 فاقم ثم نظرت في ان عليه ليلا قال فيصلي الى الوتر ركعتين ثم يتقبل صلوة الليل ثم يوتر بعد وصحيح عبد الله بن سنان  
 عبد الله يقول اذا قلت وقد طلع الفجر فابدأ بالوتر ثم تسلي الركعتين ثم تسلي الركعات الا اصبحت وصحيح اسمعيل بن جابر  
 الاشعري عن الصادق سألته عن الوتر بعد الفريضة قال نعم قد كان لي رجا او ترعده ما انما الفريضة والصبح وحسن اسمعيل بن جابر  
 قال قلت لابي عبد الله اقوم وقد طلع الفجر ولم اصل صلوة الليل وادترسل ركعتي الفجر والجواب ان في بعضهما  
 في الدلالة غير ما لا يكاد هو ما رواه في بين السائلين حيث كان يكون اجماعا وفي كلام الحق اجماعا الى عدم الفريضة  
 حيث نسب الاشارة الى الرواية والشيخ لم يفت بمضمون هذه الاخبار كتب فتاوى اهل البيت في الفريضة في الغاية قال  
 روي او ذكر ذلك بعض الحج كما هو المعروف منه في الكتاب بجملة كلام الصدوق وغيره في الفريضة وفي عبارة الفقه اجماعا  
 الى خلافه وقد عرفت الماشايخ بين الحق ومن تأخر عن مع ان في ادعاء الاتفاق على عدم فيما ليس قبل من اربع ركعات  
 سقنا مع ومن في هذه الاخبار وفي الحقيقة لم يحصل ما دل عليه من غير هذا كثر لها في معنى حلة الا وادخل الكل في  
 الفتوى او سقنا واحتمل علماء آخر على الفريضة مع احتفال ثالث من الفريضة فيها على الاول ثم لا ذلك لا غير الفريضة من الفريضة  
 فلا يجوز وعد من فليجوز ثم ان كل اذا لم يلين شي سقنا ولم يسل اربعاً منها ولا تقتضي ما ترى في خبري من الفريضة  
 كما روي انه حيا في المعصية وقد رواه جماعة منهم محمد بن النعمان ويتعين العمل بها انما يدعي عدم الخلاف عقيباً وبقلاً  
 واستفاضة الفريضة على مشهورها مع ما سقنا من الاخبار وما ياتي من خبره في الفريضة والافاق في تمام ما ياتي  
 قد سمعت الكلام فيه وفي كثير مما يتعلق بالفريضة في الاخر من قبل الحكم بالمشي فوات الفريضة في وقت فليصلها في وقتها  
 فيش فوات الفريضة وهو ظاهر عليه والظاهر ان كان الاول شرطه في تقديره في الكلام في تحصيل ما ياتي من الفريضة فخطاؤه  
 يظهر ما في ذلك الفريضة وفي الدروس مما تحققت في الروايات وهو العبرة الاول لم يعرف ما بين الاصحاب ثم هل يقع في الفريضة  
 ما علمه في وقت قبل الشروع الا يظهر لعدم لغيره في وقت الفريضة لم ياتي من الاخبار عدم حصول الفريضة







القديم ما شرع بالضرورة وقد زالت فيه ان الضرورة قد حصل وتعلق الامر بالانكسار مقتضى  
 التوقيفية لاقتضارها على التقديم عند الغائبين ولا يباين ما مر من الاجابة وغيره كالغيبا فلا يجوز تقديمها عليها ولا  
 على احد منهما ومضافا الى ما يفي من عموم ما يدل على المنع من الفصل وقت الفريضة فافى كلام بعضهم من تجوزها ذلك استنادا  
 الى الحلاق الاجابة فيه عايد وما ترقى الخبر الاخير الحاكم باستراط انقضاء ثلث الاقل فخصنا **ايام** التوردة وكذا  
 الخبر على ما قدمنا من صلوة الليل في الاخرة الشديدة الثاني واستدل فيها بعض الاخرين والآخرين فيهما اما الاولى  
 فلم تنفع على مخالفته في حال في الخلاف فلا يجامع على جواز تقديمها مع الاستطاعة في السفر وحرف الغوات وذلك لاختصاصها  
 وهو جبر فيه فضلا عن كثير ما مر من الاخبار بحيث استعملتها واما الثانية فلا سمحت من التعديل في صحيح دلالة انها  
 من صلوة الليل واستمال صحيح ان جريها في السفر ولا في الطريق ومن **الافتراء** **والجواب** لا يفي بها ولا يثبت  
 التقديم بل التعديل لانه المفروض الا ان سعة الوقت لا تمنع من الحاجة اليه الا في وجه واحتمل الشك الثاني في معناه  
 بان جمع الاقل قد صار وقتها لها ولا معنى للاداء الا ما فعله وقتها وهو كارتى واختار ذلك في رأيي لولا قدنا عليه  
 قال لا ان وقتها بعد صلوة الليل وفيه نظر وخبر بها في اذ الوجود بعد سعة الشفع والوتر ويقضى **قوت** الفرائض في  
 كل وقت ما لم يمتنع **الحاشية** فلا يجوز اجامعها تحقيقا منها ونقلا منها ومن المسلمين طاهرا وشرعا من غير واحد والاسما  
 الحاضرة واخبر بها في الصديق اتفاقا تحقيقا ونقلا كان كالايجامع صريحا بعبارة التسعة لاصل ما مر من عموم الكتاب  
 والاشارة حسن الاستيقان والاشارة في الخبرات وخصوصا لآية اتم الصلوة للذكر في السفر فثبت ذلك الغاية في الاجابة والاشارة فيها  
 المعبر منها ما روي انه في تفسيرها قال في انسيها ثم ذكرها فاستلجح كون ذلك صكيا من اكثر المشرعين اذ اقرض كثير  
 منهم في شرط السورة وفيه نظر كما في الابرار اذ استدل الجعومضا في الانبياء والكثيرة في النبوي من نام عن  
 او نسيها فليصلها اذا ذكرها في الله يقول اتم الصلوة للذكرى والاخرى من فاستمر في فريضة فليصلها اذا ذكرها ما لم  
 يتبين وقت حاضرة وقول الباقية فيما روي الشاهد من دلالة وصحة حديث من نسي شيئا من الصلوة فليصلها اذا  
 ذكرها فان الله عز وجل يقول اتم الصلوة للذكرى والذكرى من سنة التماس من روى اذ فانك صلوة فذكرها في  
 وقت اخرى فان كنت تعلم انك اذا صليت التي فانك كنت من الاخرى في وقت فليدركها التي فانك فان الله  
 عز وجل يقول اتم الصلوة للذكرى وان كنت تعلم انك اذا صليت التي فانك فانك التي بعدها فايداء بالحقايق  
 في وقتها فصلها ثم اتم الاخرى وغيره في البصير كاشيخ فاذا دخل وقت صلاة ولم يبق من ما قد فات من الصلوة  
 ان يذهب وقت هذه الصلوة قد حضرت وهذه الحق وقدتها فليصلها فاذا قدتها فليصل ما فاتها وقد مضى  
 فيه وان كنت قد صليت الظهر وقد فاتك العداة فذكرها فصل العداة اي ساعة ذكرها ولو بعد العصر وفي  
 ما ذكرته صلوة فانك صليتها ومنها الاخبار والادلة شرعية جبرية في كل وقت بعد سعة الفاتحة في غير

تيا ياتي في بحث القضاء ثم حل فيه كراهة حكي الاستعانة بالاجماع على عدمه وهو صريح ما ذكرنا واستدل بالحكم في تعيينه  
 او جازمه ياتي ويجوز الاتيان بالنوازل المعتبرة في اول وقت الاجزاء وهو ما قبل الزلزال والادعاء في ما ذكر في الفريضة  
 والاولى ان ياتي وفي الاجزاء ومع ذلك فخصص العتوان بالظهور ما لا يخفى كان في كون ذلك وقت الاجزاء ما ترقى فالجواب ان  
 ويجوز الاتيان بالداخل للربط وقت الضرب لها اوقات الفرائض للارباب ومرة وقد سمعت فيما تروى يتكلم في خبر ثم خبر  
 بان لو قدم فريضة الظهر الى الزوال يجوز الاتيان بها عليها في الزلزال والقديم وقد سبق في ذلك انما بان والاعلم لعدم  
 ما بان من الاخبار والادلة جبرية العمل خرج منها قبل الفريضة في ما بعدها والنص وان جازها على الكراهة مستح  
 ولا يكتفى لاني سبغ في الوجوب كاحياء في الاخرة ولا سيما الاخير ولا يجوز الاتيان بها اذا كان مفوت الفريضة فافاد  
 واضح في جميع البلديات من اهل المؤمنين في لا يترتب النوازل اذا اوتت بالفرائض وعنده اذا اوتت النوازل في الفرائض فافاد  
 وما مر من الحديث من امتدادها باسدادها فافادها لواروطها في لا يرفع الا في السجدة الاربعة والعلية يرد واما في وقت  
 فصل الفريضة بل يباينها في وقت المصير بها فافادها فصل تقديم الفريضة ويجوز انما عليه في **الارباب** عند المصير واما في وقت  
 من الاوقات من عموم ما دل على شرعية النوازل في كل وقت وملول في شرعية قبل الفريضة في كل وقت والاصح في كل وقت  
 وما روي الكلاسي في الصحيح واللعن ابراهيم بن عاصم عن محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله ع اذا دخل وقت الفريضة اشعل  
 او اوقد الفريضة فقال ان الفصل ان يبدل في الفريضة وانما اوتت الظهر ذراعا من عند الزوال من اجل صلوة الاوابين والاشارة  
 في التوردة بثمان بن عيسى وان وقعة في الودع في الفريضة عن سماعه عن غيره باق في الخبر فليصل ما لم يبق في  
 وقد روي احدا من الكوفة انما يطلع فقال ان كان في وقت حتى فلا بأس بالنطق قبل الفريضة وان كان خاف الفوت  
 من اجل ما سبق من الوقت فليبدل الفريضة وهو حق الله ثم يطلع بما شاء والكلاسي والشيخ في الفتوى بثمان بن عاصم  
 مما عارضا قلت حتى في وقت فريضة نافلة قال نعم في اول الوقت اذا كنت مع امام يقضي به فاذا كنت وحده فابدي  
 بالكتابة بتركين يرد على الاول ما مر من ان ما دل عليه اخبارا وشادة من تركين الطائفة فريضة فاصدقوا في ذلك ولا لمة  
 بعينها من تركها ان ما تقدم منها يكون عوضا عنها واما ان يكون قضاء وقد سمعت لهما هذا وعلى الثاني ان يفسد  
 مما دل على ان وقت النافلة بعد ذلك او قدما من الاخبار وعقب وروى سلاطين من مقدميها من النص في الخبر وكثير  
 موثقا وهم ولا لمة الاول عند بعضهم ان الفصل ما يشترك بين الواجب والندوب فاذا كان في الفريضة جاز قال في الفصل  
 لها في شرع الاتيان بها لافها عبادة فاذا اشئ الفصل فيها لافها في المنكرين معارضين باخبار كثيرة فيها  
 سغا ما ترقى موثقة عارضة نافلة الظهر العصر ان معنى قدما ان ياتي في كل وقت الا في اول وقت الزوال فليبدل في  
 فان سمعت اربعة قدما ولم يصل من النوازل شيئا فلا يفتي النوازل هو بدل في المصير لافها ما اصح من الفريضة  
 دلالة الشك في المقابلة في الفريضة في اربعة قدما ان كان عليه من شهر رمضان اذ قطع اذا دخل عليه في  
 الفريضة قابل في الفريضة وهو من بعد النافلة مثل الصوم الجمع عليه لافها طاهر وشرعا بل تحقيقا وبعيد الاخر فاذا دخل















عن الطول بعد العصر فكان طلع طرأ أو قبل ركعتين قبل صلاة المغرب عند غروب الشمس وإن طلعت طرأ أو قبل ركعتين  
بعد المغرب وسئل عن الطلوع بعد الفجر فلا طلع حتى طلعت الشمس فإنك الركعتين في التيمم على صلاة الفجر أو في ركعتين  
نقلنا ذهب إليه علماءنا وأما من احتج بالمتأنيبه بها استدل على التيمم به المغرب فله في بعضها دلالة عليه كقول  
محمد بن أبي سبيل بن بزيع سأل أبا حماد عن صلاة طرأ الشطوط بعد العصر فقال غفقت فركعت لم يقل بها خبراً بأحد الأثرين  
من الحسن والحسين وما لا الصلوة عليك فقال إن لم تكن الركعتين قبل على شيء فاجتنبه فقلت له هل تعلمه يفعلون فقال لا سمع  
من شخص من حمير التيمم به يوماً من غير صلاة الفجر أيضاً فربما يكون ذلك من الاحتياط لما لا يعلمه من الاحتياط  
بغير تأييدها من مطلق الصلوة والركعة الاستسقاء في الركعتين كتاباً يستعملان في التيمم على الاستسقاء لأجل ما على استسقاء الركعتين  
لها سبب مستقيم وفيه التيمم والمطالع في الركعتين على التيمم كما احتجوا في الركعتين بما رواه الصدوق وفي كتاب التيمم  
عن أبي الحسن بن محمد بن جعفر الأسدي قال كان يوماً من أيامنا من حمير بن عثمان الغمر في جواب مسلماً إلى صاحب الزمان عليه السلام  
ما حدثت عن من السكون طلع طرأ أو قبل ركعتين في الركعتين بين ركعتين وركعتين من ركعتين فإني أفهم  
الاحتياط في ركعتين من الصلوة وفضلها أن يركعتين في الركعتين بعد الصلوة من الركعتين وهو في الركعتين من ركعتين  
بعد الفجر أو قبل ركعتين فإني أفهم أن الركعتين بعد الصلوة من الركعتين بعد الصلوة من ركعتين فإني أفهم أن الركعتين  
عما عليه الاحتياط في الركعتين من ركعتين في الركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين فإني أفهم أن الركعتين  
بهذا التحليل قال الشيخ على أن يكون ذلك من ركعتين وركعتين من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين  
لشأن ما جاء به فيه ما لا ينبغي أن يكون ذلك من ركعتين وركعتين من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين  
بشيء من الركعتين في ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين  
تجوز في ركعتين وركعتين من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين  
عن الصلوة في ركعتين عند طلوع الشمس بأتمام طرأها وعند غروبها فلهذا علته التيمم بأنها تطلع وتغرب بين ركعتين  
كان ذلك جائزاً فإذا كان آخر الركعتين من ركعتين فإني أفهم أن الركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين  
طلعت هذه الركعتين بهذا آخر الركعتين في الركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين  
الركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين  
مع تجزئتها فلهذا علته التيمم بأنها تطلع وتغرب بين ركعتين  
الركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين  
الركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين  
الركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين بعد الصلوة من ركعتين

13

[illegible]













فمنعهم من الغلبة والافتقار مع ما ذكره من حاله الثاني بما يجعله ممكن في الصلوة ونحن نرى من هذا دليله في الأرض  
الفرج من مقتضى الأخبار **الصلوة** تستغنى عن الصلاة الجبل وشكله ليس مستطوع لهم بل وإن جسد القلب والفتور الذي هو  
لا يحسن التأخير ثم على القولين حل يربح ولا نفي للبعد إلا أن لا تشك في ذلك والعدالة والادان وجعلها عامة في مسجد حازن ويرد بها  
قليلة لا تؤثر في الآخر الوقت ونحوه في الثاني لا يبرح ولا يستحي في الغلبة من من سنن الوقت فغيرها **الصلوة** الطهر لا يربح في كل حال  
وخصوصا الجاهل في الوقت من استحب تأخيرها لم يرد عند شدة الحاجة سواء كان في الصلاة أو في سائر الأعمال ولا تغلب إذا أراد الشفوع فغيرها  
في مسجد وغاية أحكامه جعلها عامة في كل يوم ولا يبرح في غيره والتعبد واليقين إلا أن الله والشدة وشغلها **الصلوة** لا  
صح بالأسباب كالاعتين وشغلها الشدة لا إذا سقط الشدة وجعلت عن الحكم لا لا يربح الطهر منهم الشدة وهو لا يبرح  
من من الصلوة المريد بها سمعته ومرد كان من حكمها في الأحوال ومرد لعلها تختلف الأحوال إلا أن الله فيها كان شغلا من أن  
على الذبابة المذكورة لا بد من الصلاة ونحوها مع ما ذكره في حديث الصلاة العتمة أمانيتها على الصلاة الحادة فيقولون  
الهم نك وجعلنا شغلا ومنه بين ما في اعتبار الجماعة **والصلوة** في كل الأوقات بعد من الصلاة أو على وجه الشك في الأصل  
يقضي الأثر والاعتدال والتعبد الشك على الثاني وعلى في التوقيت القليلة وضعفه معانية كما يرون في صلاة الذكر المذكور  
منع عنه مبدء ومرد من التعبد بالمثل فباعت في سبوق زيادة في وقت صلوة الطهر في القليل وفيه قول إذا كانت  
الملك شريك **فصل** العصر والوقت واختار الزوال في التعبد وهو عرف عن القاسم بن عروة عن ابن بكير قال دخلت صلاة  
عبد الله قال قلت لئن لم أفي الطهر والعصر على ما روي عنكم من قلم يومها في الضيق فكيف الذي يربحها في الوحد  
لو كتب ما يربح فلم يجبه بمسألة مني فقلت في الوحد قال فاعلم أن الله أعلم بكم منكم وعلم الله يومها في الوحد  
القدرية صلا في من شغل الطهر وقد مضت من ذلك ما أوجب انت رسول الله يقول في الطهر في الضيق إلا أن الله شريك  
إذا كان شريك مكان زيادة هكذا في الضيق ولم أسع لعل من استحب يقول ذلك غيره وفيه من يكسر ما إذا جرحا من  
تخصيص الأمر لا يبرح ما يبرح منها راحة التعبد وما في الأخير من الضيق سندا من الأما يجوز قيدا في الضيق من غير حكم  
استدلالين من تأخير العصر وضيقه إذا زال الطهر الطهر لا يربح في غيره من وقت الشدة بأقل الطهر في أول الوقت مع قدر  
شدة الحاجة فلما أخيرا وجب لأبى سبوق في الجمع على تأخيرها في الذكر والعصر في الضيق من غير تأخير في جامع التماس  
استحب تأخيرها في الضيق ومنه من أهل العلم أن استئصاله في وقتها لا بد وأنما استعمل من التيمم بها لا يربح  
الوقت الضيق على من لا يربح في الضيق في وقت الجماعة والتسبيح فيه رجحان والاعتدال به لا يربح في وقت كما  
أن الثاني يتبين من ذلك ما جرحها كحجرة بأجماع المتفق وهو من سمعت **الصلوة** الطهر يدخل في الضيق  
لا حارب للملح المثل في كبر من أبي وهو مشكور كما في الخاصة من وقت الضيق في الضيق وهو لا يربح في الضيق  
في اعلام العصر ومع الجماعة فضلا ما في الضيق من الضيق الضيق فيه وفيه من الملح على من يربح في الضيق من الضيق  
قال قلت لم في صليتك الضيق في يوم فخرج ما جرح في صليتك حين لا التماس فقال لا تشك في ذلك في السبوق

الحمد لله

[illegible]











































[illegible]

الى مدينة عبيد بن الاخير من زعمرك انك قد اوردت من المقتسمين مال الدار السلطانية كلها وضمتها الى الاختلاف بين مدعيها ومن انشأهم كثر ما للعليل في ان يكون المظنة ثمانية وعشرون م

[illegible]















فمجلسه

Am. Mus. Nat. Hist.

En



[illegible][illegible]



























[illegible]

12.

[illegible]



































*Quercus*

[illegible]























نفس في شيء في ذلك وقت وما هو يجعل الرب في التوبة بعد زجره فاجتمع من القديس وسيدنا وحقوا واليهما يولدوا الصلوات والصلوات  
لبعضهم بل بالمتن واختلف جيس بنحو وهو العظم بل بالمتن لاصحاب الكذبة في العهد المعروف بين الاصحاب وزاد في النسخة  
فالمشج وغيره ان يكون خلة الدائم حبله وخطو عليه في كلامه المأثور ونسبها اليها لثاني ومانع لا لثمة لان عن السيد في  
المحدث مما لا يصح في التوبة والادب والبر ليس للبر ان يفرط في كل واحد في ذلك في الاطلاقات والاشك في الاطلاقات والاشك في كون  
مسددا في الاذهاني فحينئذ في ذلك في كل وقت في التوبة والادب والبر ليس للبر ان يفرط في كل واحد في ذلك في الاطلاقات والاشك في الاطلاقات والاشك في كون  
الاشك في موضع اصحابه ان يثبت اربع وغيره لثمة في كل وقت في التوبة والادب والبر ليس للبر ان يفرط في كل واحد في ذلك في الاطلاقات والاشك في الاطلاقات والاشك في كون  
منه ان النفس ان المرسل لا يرسل الا ان علمه في كل وقت في التوبة والادب والبر ليس للبر ان يفرط في كل واحد في ذلك في الاطلاقات والاشك في الاطلاقات والاشك في كون  
الاشك في موضع اصحابه ان يثبت اربع وغيره لثمة في كل وقت في التوبة والادب والبر ليس للبر ان يفرط في كل واحد في ذلك في الاطلاقات والاشك في الاطلاقات والاشك في كون  
منه ان النفس ان المرسل لا يرسل الا ان علمه في كل وقت في التوبة والادب والبر ليس للبر ان يفرط في كل واحد في ذلك في الاطلاقات والاشك في الاطلاقات والاشك في كون  
الاشك في موضع اصحابه ان يثبت اربع وغيره لثمة في كل وقت في التوبة والادب والبر ليس للبر ان يفرط في كل واحد في ذلك في الاطلاقات والاشك في الاطلاقات والاشك في كون

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا بأس وأما في الصلوة فغير اختلاف فالصلوة في كل حال حيث قال  
وعند ورودت الأخبار بالنهي عن لبس الديباج والخمر والبرسيم المحض والصلوة في غير محل ولوردت الاختصاص وليس  
ذلك للنساء ولم توجد أصولها من غير ما في غير الصلوة في البرسيم المحض على النجوم في محل النساء والمعتصم  
في الجوار وفيه في رد قوله في قول من في غير موضع من التوقيف في هذا والقول الجواز في غير محل الصلاة وفي هذا وفي  
غيره وفي حيث لا يشك في استحباب الصلاة في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
الاسترخاء في الصلاة في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
لغيره في الاسترخاء في الصلاة في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
الخمر والديباج والنساء وما رواه الصدوق في الصلاة في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
والاحرام والكيفية وثق سماعه عن الصادق قال لا ينبغي للمرأة لبس الخمر في غير محل الصلاة في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
الاحرام يعرف بالدلالة فإن شاهده في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
أولها من الصلاة في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
والفعلية وذكره صاحبها في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
عوم من غيره في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
أصلها في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
معليه الاسترخاء في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
تضمن في حال الصلوة هذا وقد أجاز المصنف في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
الصلوة وغيره في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
لأصل السلام في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
الكلية في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
ذلك في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
من غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
عليه في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
ذلك في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
لا يحرم مع التوقيف في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير  
في غير ما لم يرد عدم الاسترخاء في الصلاة في كل ما ذكره في الصلوة في غير



























































للاستيعاب على ما افقت وان العدو والواحد من الضمير المتقرب من طرفي المثلث الى المثلث  
اقامه بنفسه عليه وان الذي قد استوفى الغرض من الله بالنسبة الى المثلث في وجهه كذا في كل واحد من  
المثلثين فيكون العيون لا تعرف الا بالاضواء المستقلة بان هذا لا يكون في المثلثين كذا في كل واحد من  
في ذين المثلثين في وجهه وان الذي قد استوفى الغرض من الله بالنسبة الى المثلث في وجهه كذا في كل واحد من  
ولا تمام ايضا مثل هذه الاذن الى المثلثين في وجهه كذا في كل واحد من  
فيكون حيا او غير حيا بالفرق بين المثلثين في وجهه كذا في كل واحد من  
اختاره في البين والآخر في وجهه كذا في كل واحد من  
السطح والارتفاع في وجهه كذا في كل واحد من  
متممه الا انما في وجهه كذا في كل واحد من  
في الامور وفي المثلثين في وجهه كذا في كل واحد من  
كذلك في وجهه كذا في كل واحد من  
القول في وجهه كذا في كل واحد من  
فلا يستقبل لما في وجهه كذا في كل واحد من  
في الاستقبال في وجهه كذا في كل واحد من  
يعني في وجهه كذا في كل واحد من  
الصلوة واستلام الاذن في وجهه كذا في كل واحد من  
ولذا في وجهه كذا في كل واحد من  
فلا يكون في وجهه كذا في كل واحد من  
يلعب في وجهه كذا في كل واحد من  
بالفصية في وجهه كذا في كل واحد من  
الفصية في وجهه كذا في كل واحد من  
لا يكون في وجهه كذا في كل واحد من  
من اكله في وجهه كذا في كل واحد من  
الارض في وجهه كذا في كل واحد من  
لا يكون في وجهه كذا في كل واحد من

عن ابي ابي

عن ابي ابي  
وبالاطلاق في وجهه كذا في كل واحد من  
والله اعلم بما في وجهه كذا في كل واحد من  
ما اوجاه في وجهه كذا في كل واحد من  
الحق عليه كذا في كل واحد من  
الحق عليه كذا في كل واحد من  
في وجهه كذا في كل واحد من  
القول في وجهه كذا في كل واحد من  
ومن الوجه كذا في كل واحد من  
والذي في وجهه كذا في كل واحد من  
في الحكاية كذا في كل واحد من  
حصة كذا في كل واحد من  
فصل في وجهه كذا في كل واحد من  
وفي وجهه كذا في كل واحد من  
ول على وجهه كذا في كل واحد من  
عندنا كذا في كل واحد من  
فلا يكون في وجهه كذا في كل واحد من  
كان في وجهه كذا في كل واحد من  
لكن كذا في كل واحد من  
من كذا في كل واحد من  
عليه كذا في كل واحد من  
لكن كذا في كل واحد من  
الا ان كذا في كل واحد من  
على كذا في كل واحد من  
ولكن كذا في كل واحد من  
فلا يكون في وجهه كذا في كل واحد من



[illegible]

السوق والاسفل

التوحي

[illegible]

النشأ إليه ولد في الجوع فظن ان الحق عمل الغضب في هذا الجوع والارضا انما اقم غير الكمان وها لا يمكن ان مكانا قطعا والاصل للاصل للاربع  
حيثما راى عانى ذلك فظن انما اقم غير الكمان وها لا يمكن ان مكانا قطعا والاصل للاصل للاربع































[illegible]

امام

او ما تدعون بيانه كلبال لا ولا حبيب ولا تمثال بولي هو يتم بركت الاستقلال كلبال كبر بال  
طلاق مع تايده بالاعمال ونهض لما اشعل على استئانه من عند مع ان عدم مقتضى التنازع ايضا ومنه  
كراهية في بيت فيه حبيب وكبره العتوة في مواطن الابل على الاظهر وهو المشهور من اهل عليه كاذب  
من فخرهم الحلي في اشارة وفي حديثها في كاذب كما في جوارها الميذنة في الترخيد اذ كنهها  
ردتها بالاء زالت الكراهية لنا الاخبار منها ما كفيهم ابن ابي عمر عن رواه وكبر من الصفة  
عشرة مواضع لا يصح فيها عدلها ما لم الابل ومنها الشوى من العتوة في مواضع مستقر وعدل  
منها على الابل واخذ ادر كثر العتوة وانتم في مراع الغنم فضل فيها فان فيها اسكنة ويكره اذا  
ادر كثر العتوة وانتم في اعطان الابل فخرجوا منها فخلوا فانها خرجت من خلق التود منها اذا  
فقرت كيف نشخ وخرجوا رواه في العتوة والامالة جل من معنا هيد ص وبني ان يعلى فقال ان نخوت  
المضغعة على صاعك فالكسد والنخود والاباس بالعتوة في مراع الغنم ودرواه الشيخ يحيى ايضا وفي  
صحيح الحلي عند علم سأل عن العتوة من ابق الغنم فقال جل فيها ولا تغل في اعطان الابل الى ان تغل  
على صاعك القسيعة فالكسد ورثه بالاء در مزاجه ودرواه الصدوق وعنه يحيى ايضا والشيخ في  
هو في سأل عن تالسا من العتوة في اعطان الابل في مراع الغنم فقال ان تغل في مراع الغنم  
كان يا بسا فلا باس بالعتوة فيها فاما في بعض الجبل والخيال فلا البرية في الشيخ عن صفوان عن ابي هاشم  
عن الشيخ بن خنيس سأل ابا عبد الله عن عن العتوة في مواطن الابل فكرهه ثم قال ان خفت على صاعك شيئا  
فوشى بقليل بالاء در كل ما بن حوض في تايده من ايد من العتوة في مواطن الابل يصح قال الحلي  
الا ان تحاق على صاعك صخرة وكنت ثم انفع بالاء ثم جل وانما حملنا هاء على التوامد للاجتماع في كل خلاف  
والحقيقة مع ما يده بالال والاطلاعات في العتوة والجموات في المصايف والشهرة بل الوفاة من غير  
من تقدم وعدم دلالة دعوى المرجوحية وايدان في كثرها على الكراهة او انشام وجماعا في قدح  
جواب الاولين كجتها واما الثالث فله الوثوق المأخوذ وجوابه ان عدم اقلها قد ما ذكره  
معتد بما اذا خاف فباع مساعده كما في غير واحد منها على الاطلاعات نصا واجماعا مؤيده بانها  
الكل بطلان المقررة ولو لم الحزم فلا تحقق به فيعمل على التدرج ولا فرق بين كون الابل فيها اولاد بين  
ما حلت عن بولها اولاد الحزم ولا ينافيه ولا في التعليل في السوى على خلافه المضعف ولا بين  
مما طنها وطلق مشاركا في التعليل والتمني المتعلق بمراعاة الوفاة مما على ان ما ينافيه في التعليل  
عند الفقهاء كما في التدرج والتمني التخرجه المصالح المستلزم لها في كلامه الما كبر في ذلك



كفاية تذكره فلا يقع فيه اختلاف أهل النجاسة كونه أوثق من الماء أو أخف منه ومنه بنا دكا حول الماء  
المشرب عللا بعد فهم كبره العقوبة البها ولا فقهها ولا تحتها الأقول وقهرها تمام مع عدم النوم فيها بل على النجاسة  
ولا فقهها لو عمل مسجد ثم حدث عفن تحتها وفي المشرك للأجلاء على نقي الباس عند دعا يست فيها سيرها  
أو ينخل فيها فلهذا أوردها محلا ما لا يسمى مخالفة فيه من عدم التحويل ليكون موطئ لما لم يتفق  
قول الحزم الغلط لأن الحلي نزل فيه وفيه نظر هذا كالمدة حال الاختيار وإما في الاطرار فلا يكون  
للحوادث الثانية للحرمة الجبرية والفرق في حق ما دل على سقوط المحرمات فيه وفيما مر من الأخبار وأما  
المدة وكذا في قرب الحمل وحمية الماء والأرض السبعة بلا خلاف في الأولين وعلى أشد الخبرين لا خلاف في  
للولل والقنطرة ففعل الجواز فيه وهو كونه الزهدة عن الحلي لكنه في الحلية والاشارة على بالكرامة  
وفي الحفل خص الحرمة بالنيء والأمام ونقي الباس من الله يدق مكان السجود وحتى يكتم الجبهة فيستويته  
في سجوده لغيرها لما مر من عبد الله بن الفضل وجميع إلى الجهر عن رواه عن القسمة والأجلاء في الدنيا  
كما هو ظاهرها مع القافية في الأولين كما هو في المتن هو مرجع الحنية في الأول والثاني ومثله الخلاف في الأخير  
فعلنا على الأولين من المزي في الله عز وجل الله في عطا الله ما روى في السابق مع حق إذا جاز ما من عفا قال له  
العقوبة محلة نذكره فقال هذه الأرض ما لم تلد فيها ولا يقع فيها ورواه البرية وعن الأخبار الكثرة في الأرض كما رواه  
صحيح في الكثرة والتفكير عن الحلي عن القسمة عن حديث كونه العقوبة في السجدة التي أن يكون ملكا ليسا في  
عليه الجبهة مستويته وفي الحل عند سأل القسمة عن العقوبة في السجدة فلهذا كان الجبهة لا تقع صلتها  
عليها فعلمنا أن كانت أرضا مستوية قال لا بأس بخرجه في العبر عن البري عن عبد الكريم عند وفي السجدة بين  
بأرضه اختلاف شيوخ الجهر حتى عن في بغير جها عندهم في الحاس من نفعان عن أبي عثمان عن أبي فينشد  
عن من السجدة يقع الوحل فيها فقال إنما كونه العقوبة فيها من أجل أنها كانت ولا يمكن الوحل يقع فيها  
ويدل قلت أرايت أن هو فيه وجه ممكن فقال صرح الكراهة فيها وأنه كانت أهم من الحرمة لأنه عن أبي زيد في  
بالأصل بل الإجماع المتقدم فلهذا لم يرد بالعدل وهذا يحمل المتيقن فوه مما ورد في الأخبار عليها الصحيح مع غيره خلاف  
سأل أبا الحسن عن من السجدة التي فقال لا سجدة في السجدة ولا في السجدة وما رواه في الحل فيمن أنان عن الحسين  
بن السري قال قلت لأبي عبد الله لم حرم الله العقوبة في السجدة قال لأن الجبهة لا يمكن عليها وفي كتاب في  
بعض سأل أحاهم عن العقوبة في الأرض السجدة يقع فيها قال لا لأن يكون فيها نبت إلا أنه يكون فيها  
نبت إلا أن نجات فرت العقوبة فيها إلى غير ذلك وبذلك ظهر حجة الحزم وتم في الفصل المزي في الحل أنها  
بتفاوت وما عوام المقام التفتية عن جريرته بن مسهر أنه قال قطونا من أمير المؤمنين صرافات في وقت

الحرمة في السجدة

الحرمة فقال أن هذه أرض حذبة لا ينبغي سبي ولا قطع نبتي أن يقع فيها فوه أواد من أن يقع  
فليقبل مع ما ورد في الجزء المزي في حيا ناس السجدة عن يحيى بن العلاء عن الباقر عن علي بن عاصم قال في هذه  
الأرض أنها أرض سجدية وفي عدة الداعي عن جرير بن مريضا أنه قال أنها أرض سجدية والبركة التي  
لحكمها فصولها وإما ما فيها لغيرها في تقديم السجدة في الأرض لا يكون من جوه عديدة ومنها يظهر أنه  
لو كان فيها نبت أو كانت ما تستقر عليها الجبهة ولا يمكن وهذا في الوصل المفضل ولا فرق في حرم  
الماء بين أن يكون حديد ماء أو لا يتولد فيه الماء أو لا يجوز ولا بين أن يكون في السجدة إلا كما في السجدة  
محلا ما لا بين فيها قد في في حرم الماء وفيه نظر وفيه أيضا وكذا لو وقع على سبيل ما لم تحت فخر يحيى أو  
بمساحة وفيه نظر في الأرض من قرب القدم وهو الأقوم وفاقا لغيره وفيه أيضا في البيداء ورواه  
صحيحان وذات العلل بل خلاف للأخبار فيها ما رواه الكليني والشيخ صحيحا عن معوية بن عمار  
عن القسمة عن قال العقوبة كره في ثلثة موطن من الطريق البيداء وهي ذات الجيش وذات العلل وفيها  
ورواه الشيخ صحيحا عند أيضا باختلاف لغيره عن البري عن كالبية باختلاف ما قال لا بأس بالحسن مع أنما كنا  
في البيداء في آخر الليل فتوزعات واستكت وأما أهم بالعقوبة ثم كاد دخل في ثلثي نخل في البيداء  
في الحل فقال لا قطع في البيداء قلت وأبي عبد الله قال كان جهره إذا ملئ ذات الجيش جد في السجدة  
ثم لا يقع حتى يأت مرسا النبي ثم قلت وأبي ذات الجيش فقال جدد الحفرة بثلثة مياها عن أبي  
بن نوح عن أبي الحسن الأخير قال لا تحرق العقوبة والحجل بالبيداء قال الشيخ في الجواز في السجدة وفيه  
والقريب فيدهم نظير البيداء في بعض الموضع المأوى وقد ظهر بانها عليه مع صحة رويده بأنه صحيح  
في ابن منزه الحاشية وفي الدرر فيمكن حمل على البيداء المحفورة والبرية في جميع حاد في عثمان وبن  
الرجل في الحجاج وغيرهما عن القسمة قال لا تقل في ذات الجيش ولا في ذات العلل ولا في فحل وفي  
جزر من لا يقع في البيداء ولا ذات العلل ولا في وادي الشجرة ولا في وادي فحل ومنه يلزم  
كراهتها في وادي الشجرة مضافا إلى ما رواه الكليني والشيخ صحيحا من أن فقال عن بعض أصحابنا عن  
القسمة قال لا يقع في وادي الشجرة وفي الحسن من عمار عن قال لا تقع في وادي الشجرة فان فيه ما دل الجن  
وهذه الأخبار وإن كانت بين ما هو أهم من الحرمة والكراهة وبين ما هو أخف من الحرمة إلا أنها محولة  
في الكراهة وهي للأجلاء عليها في الجمع صحيحا كما في الحنية وظاهرها في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة  
حيث استدلوا بالآلة مما ياب هذا كله في الاختيار وإما في الاطرار فلا كراهة لما مر من الاستفصال  
عمادوه الصديق في جميع في ابن منزه أبا الحسن الثالث عن عن الرجل يصير في البيداء من ركعة صلاة  
ففيها فلا يخرج من البيداء ومنها كيف يصير بالعقوبة وهذا في البيداء فقال لا يقع فيها







لكم للشيخ يفتي قوله ومنهم من فرق بين القبلة وغيرها القبر لا يشهد موثق من ذخيرة ولا  
فرق بين المصطفى الحقيقية والجدية ولا بين ان سني عليهما مسجد اولاد ان يفرش عليهما للاطلاق بخلاف ما لو  
فعلت الاموت منها لعدم شمول امره في الاول وغيرها يفتي الكراهة ومنهم من حكم بدونه ورسد الامور  
ولم يبق سوى علامة المزمار وفيه اشكال بدلا بسبب البقاء للعلوم والاستصحاب هذا كذا اذا قيل من دونه  
حائل او بعد عشر اذرع بلا خلاف احققه في الجملة للاصول والبراهين فخلا عن خروج الادلة الشرعية و  
الفتاوى استثناء الثانية في الوثائق فمنهم من يقيدها به كالشيخ في جملة الفتاوى في المذهب والعلامة  
في التبصرة وغيرهم الا انه انما اخضعها للاختصاص ومنهم من يثبت بينهما كالتبصرة في النهاية ولا وجه له  
ومنهم من يكتبها بالاول في الحقيقة في النسخة ثم اخضعها لهما بالاطلاق كما هنا ولا خلاف في الاول  
ولو جاز لبسته كما في المراسم ولو بالغاخرة كما في الشرايع والاشكارة ونهاية الاحكام والقواعد والبيانات واما  
ما استشهدوا عليها كما في النصارى ورواية قدس لينة اذ ثبت موثوق عليها كما في الفتوة والمراشع بالفتوى  
في الثانية بالحيث كما في الفتوة ومن الفتوة بالاكتماء في غير الفتوى كما في البسوط والنهاية والوسيلة والحيث  
ونهاية الاحكام والاشكارة وعلى الامام والادوية الاول التحصيل فيقول ليشترط ما دل على التسمية  
لغيره ولم يعم فيقول ليشترط في غير من العموم وفي الثانية العموم للموثوق ودونها فيها اما التسمية كلفنا ولا يفتي  
في الحامل الظاهرة وقد اوردوا فيها بل ما يورد حاشوا كالجزائر والجزيرة والادوية استثناء الحقة وتوكان  
المصنف خارجا عن الاطلاق وانما في التسمية في كلام المصنف كثيرا من العشرة اوله وعلقه من الزيادة وكبر العلو  
في بيت خيرة او مذكورة بحوي اما الاول فلما رواه الكليني والشيخ في موثق عماد عن الحسن في بيت  
خيرة او مذكورة حاشوا في الكراهة للاصول والروايات المؤيدة بالاول بل الشهرة التي هي من المتأخرين  
اجماع في الحقيقة كما قاله بعض الاجلة فضلا عما رواه في الحقيقة قال ولا يجوز ان يقع في بيت خيرة محصور  
في امينة وروى ابن خزيمة في الاصل والضعف لا مرقا قال ولفظة خيرة وانها في المراسم مرقها  
ولم نقف لهم على موثوق والاضواء لا اتصل في بيت خيرة محصور في امينة وروى ابن خزيمة في المراسم مرقها  
سند الثاني من القصور نعم يكفي الكراهة للشيخ ومقتضاها عدم الفرق بان ان يكون بيت محصور الاول  
وبين ان يكون قليلا اذ كثيرا مستعمل اوله قلت مدة كونه في الكثرة وفي نهاية الاحكام على كل حال بعد انما  
يثبت الحر من الفجاسة وهو يفتي في نفسه بما اعد لها وفيه نظر ولا سيما في قاعدة التسمية هذا كذا عدم  
المرآة ولا فلا يجوز في الاتوى من القول بنجاسة الحر والمكرات المأخوذة واما الثانية فلا رواه الكليني  
عن ابى اسامة والشيخ عن ابى جميلة عن الحسن قال لا نقل في بيت خيرة محصور ولا يابى في بيت خيرة  
وفي نهدي او نهدي خلافا لفتوة النهاية والمراسم خواصها ولا حجة لهم سوى ما روى من ضعف

وعدم جازمه

وعدم جازمه لا يجدي الخ الكراهة في الاخير حكم بالافتاد انفسا وهو ما اصله حسن ومقتضى النفي  
عدم الفرق بين ان يكون البيت ملكا له اوله بل منتهى جماعة يكراهة العقوة في بيت الحر وهو ما اذا  
كان في بيته اولاد يذ لك يؤذن الاخبار كما رواه الصدوق في صحيح الحلبي قال سئل عن الفتنة من  
العقوة في بيت الحر في ترضى باله قال لا بأس به والشيخ في صحيح عبد الله بن مسعود عن النبي  
في البيت والكنيسة في بيت الحر فقال رضى وعل وروى معناه في الطائفة وفي طريقه الجيد في رضى  
وفي صحيح العمري في بيت الحر عن ابى بصير عن النبي في بيت الحر قال رضى وعل وروى معناه في الطائفة وفي طريقه الجيد في رضى  
منها على اعتبار الجفاف فاشترطه من المسبوط والخاص غير مسنوع وبد قال جماعة ومقتضاها  
وفي الكراهة او تخفيفها بالي وثق في قولان نعم المداين وقد قطع الاعقاب بزوالها برضى  
الامر من منديلهم عدم ملازمة تخفيف بعد انكسارها عن النجاسة كما في كلام جماعة والا فربما لا يشتر  
كراهية العقوة في جواد الطيف وهي العظمي منها ما معنى به الجوهرى والتألي والفيوض الطوفى  
والغوى وازا يدي والطريق عن الدينان حيث قال الجماعة معطر الطريق لان منهم من اتقى به ومنهم  
من يتبع بينه وبين الوسط مقدما او مؤخر لا ينافيه ما في الجمل ومن القائلين بالشمس  
والنهاية من يقيدها بمسواء الطريق ولا مافي السابى ومن العيون والمط من يقيدها بالرافع  
والعدم ظهور الخالفة وقيل في الفقيه والمفتى والنهاية بالحرم لنا الاخبار المكثورة منها ما امر  
كصحيح ابن ابي عمير عن ذرارة وروى عبد الله بن الفضل عن الحسن في عشرة مواضع لا يفتي فيها بعد  
منها مسان الطريق في صحيح ابي بن نوح عن ابى الحسن الا في قيد وبنقي عن الجواد فيمنه ويرى ويعني  
وروي هذا في الفقيه عند صحيح الفقيه في صحيح ابن مهران في بيت خيرة الطريق ومنها ما رواه في  
في صحيح ابن مسعود ابى الحسن عن الفتوة في السفر فقال لا نقل في الجادة واعزل على جانيها وفي موثق  
الحسن بن الجهم عن الفضاة قال لا طريق يوطأ فلا نقل عليه قال قلت انه روى عن جرح ان الفتوة في  
الطواهر لا بأس بها قال لا بأس بها سائر في عليه الرجل قال قلت فانه خاف الرجل في مشاة الفتوة  
فليس والكليني في صحيح الحلبي عن الحسن في بيت خيرة عن الفتوة في طريق الطريق فقال لا بأس به في الظاهر  
التي بها الجواد فاما في الجواد فلا يقع فيها والعدون في الفضل في موضع محمد بن الحسن المرسل الله  
انه قال ثلثة لا يقبل الله منهم بالاحتفاظ بعد منها رجل على قارعة الطريق والبيت صحيح ابن مسعود في صحيح  
مسألة عن الفتوة في طريق الطريق فقال لا نقل في الجادة وعل على جانيها من غير عن محمد بن عثمان  
عن محمد بن خنيس قال ابى عبد الله عن الفتوة في طريق الطريق قال لا يجتنب الطريق وانما لها على الكراهة  
للاجل كما في الفتوة وهو ظاهر المتن حيث استدلها بالعلماء اجمع فضلا عما رواه الكليني في صحيحه



ابن عماد عنده عن حديث قال لا بأس به بين الظواهر في الجراد جواز الطريق ويكوه ان ينفذ في الجراد ورواه  
الشيخ يحيى ايضا عن محمد بن الفضل وسد بفتحها وفيه نظر قال قال الخصاص لا طريق بوطا وطريق كانت فيه  
جأدة ام لم تكن لا ينبغي ان ينفذ فيه قلت فاني اعلم قال ينفذ ويرد ورواه الصدوق مرسل مع ما لا يليق  
بالامول والموال من جهة ومضيق مع انهما بينهما في آخرها فليكن جنة الحرم مع جوارب ومقتضاها العجم  
مسلم كان في الطريق ملكا اولئك في الجوارب اولئك في بلد كان في الجوارب بل يحظرها نعم ما لو كان مرغوا فيه  
قولان لعدم منعه العجم وفيه نظر ولو كان العقلة في المرفوع بدله اذن او ما يدور بها ثم وبطل كما ان  
في البناء لو وضع بها المادة محرم وغير واحد منهم يمتنع بالفساد ولا يكون العقلة في السبايا بالبنو عليه  
او اليسر اب الذي يكون تحت عدم العجم والامول وفيها ولا في الظواهر كما عليه حرامه لانه عقلا  
من بعض ما حرمت عوم الحكم بغيره او غيرها لوجوده او نساخا وان كان في الجواد اكد هذا كله في الاختيار  
واما في الاضطرار فليس فيه من القسوة مع ما عدا فلا كراهة لما مر مرارا وادب سمع في الاخير ما في موثق الحسن  
ابن الجهم بن بكوه القتيبي في جوف الكتبة وسطحها وقد تقدم الكلام فيها بما لا ينبغي عليه مع ما يورد  
بها في الحبس العقلة ويكوه العقلة في مرابط الخيل والخيول النعال للنصوص فيها ما يوجب الجلبا كما في الخيل  
والنعال فلا وضعا ما رواه الكليني في توبى سارة بضم السين قال لا يقبل في مرابط الخيل والنعال والخيول في  
في موثق قال لا ينفذ من العقلة في اعطان الامل في مرابط الخيل والنعال فيقال ان تعذر بالامور وقد كان  
بابا فلا ينفذ من العقلة منها واما الخيل والنعال فلا وبالاجماع ظاهر تحقيقا ونفعا في العقلة في القتيبي  
يقول النواحي في الكراهة مع انه جمة بواحدة عليها والجلبي في الحرمة ونظر في الفساد وفيه نظر وقد  
عرفت الجواب من الحرمة وما له ولا فرق في الحكم بين كونها فيها ولا في الموضع الموصوفه في اورد في  
كالسهم والخرقة عندها ولانا المرابط ولا ما فوقها ولا ما اليها ولا ما لا يكون طوله مائة عقلة او  
الجأدة والوقوف والخيل الاذان ونحوها اوله كالمكلا والنوم والوقوف وغيرها هذا كله مع الاختيار  
واما مع الاضطرار فلا كراهة لما مر مرارا في النهاية فان خاف الانسان على دجله فلا ينفذ  
ان ينفذ فيها بعد ان يوشها بالامور ويكوه اليه الى ناره مفرقة في الاسنير الا قرب وقيل في الكراهة  
بالخير في الجبل ولو قلنا به لكان وجهها والانه الكراهة صفة ولو لم تكن مفرقة وفاقا لما عدا لنا ما  
رواه الشيخ الثعلبي في صحيحه عن جعفر بن ابى الحسين عن مسالدين عن ابي بصير عن الزنادي عن جعفر بن محمد  
في القبله فقال لا ينفذ لان يستقبل النار ورواه الحري عن ابي عبد الله والكليني والشيخ في موثق عن  
الصمعي قال لا ينفذ الخيل في قبلته ناد او حديد ورواه الكليني عن ابي بصير في يديه تملك يلعن  
وفيه فاولا انه يجباله قال اذا رقيق كان لا ينفذ بجباله والصلاق في موثق عنده قال قلت

فيما يدور

يصلى بين يديه حجرة شبيهة قال فان كان فيها تارها فلا ينفذ حتى ينجس من قبلته وهذا كما  
ظاهر في الحرمة لانه اشتمال الاول على الحديد وعدم تأكل بالحرمة فيد بالاجماع مع عدم دليل  
انفاق المالك عليه كما قاله بعض اجلة نفي عن كل من ينفذ في الكراهة والا يلزم ان ينفذ في الجراد  
والحقبة وهو باطل بالجملة هو المراد الى ما قطعنا مع تاييده بالاشارة التي كانت يكون اجازة وهو ان ينفذ  
في الكراهة ايضا ولو لم يكن ظاهرا فيها فلا يكون طاهرية الحرمة فلا يبقى الامور في الاخير لما رددت  
دوامه الكراهة فلا اشكال في الاخبار اوردت بالجراد كما رواه في التهذيب في القتيبي واولئك في مرفوع  
عمر بن ابي اسير الهذلي عن ابي بصير عن ابى اسير بن ابي الجبل والناس والسرير والقبوة بين يديه انه الذي  
يقطع هو قريب من الذي بين يديه ونحوه في الاول بل التماس في حدوده المقص مرسل وهذا كالمالك في قبلته  
عن ابى الحسين في جوف الاسدي عن قريش عن ابي بصير عن طائفة من جوارب مسالك واما ما سئل  
عنه عن المرابط والنار في القبوة والركبة هل يجوز فلو تروا ان الناس قد اختلفوا في ذلك فليست في الجاني  
لحق لم يكن من اوله عدا الاضمار والبول ان ينفذ في النار والسرير بين يديه ولا يجوز ذلك لانه كان من كان  
من اوله عدا فيبوله والاضمار ورواه في الاحتجاج عن الامام في اختلاف لغتي ولا يوقى من المصدق  
والشيخ الاول باشماله سند في جماعة من الجاهل وباشتماله في الارسل مع الجاهل بعد المعظم  
حتى المصدق فانه مع ما مر فيه على يفرقه فانه قال فمن اخذ بها لم يكن خطا بعد ان من ان لا حل  
هي التروا في الاطلاق هو حقة والخصم مرحة وبا الجملة ظاهر كونه جمة عنه مع تاييده بان تحليله  
مذكور في غير واحد من الاخبار الائمة فمن يصر بين يديه المصيا كما انه اشتمل الاضمار حرمة الموصوفه  
لا ورواه عدا فيبوله والاول فان لا يقر بعد عدم تأكل به فيجب ان يحمده كراهة كما في المستوفية  
كالخلفه فظهر جواب الحرمة كجدة ولم تنقص لاعتبار الاحترام كما هنا في كلامه في حدوده في الحكم بين  
انه تكون النار في يده او يوقد تحت يصدق عليها انما بين يديه عرفا او انه استقبلها وكذا بين كراهة  
منكفة او تحت وما لا بين كراهة في يده او في يده وكوه الى الحديد لما مر في اللوثق والروي في الفصا في حديث  
الامام في عن عده قال لا يخرج من البيت الى الحرم ولا تحليل احكم وبين يديه سيف فان القبلة امن  
ونحوه في العلل وهو مع ما لو كان النصف في كل بل حقيقي التحليل عوم الحكم في جميع مرفوع السلاج مجردة او  
غير مجردة خلافا لما في غير هذا الاستكشاف الشهيرة ويروى الاصول وغيرها لم تنقص له على شي في القتيبي  
حيث نفي جوازها وبين يديه سيف الا انه يحتمل الرواية في انفسا ويرد ما قيل في الاشهر الا خبر  
بل نسبة في الشئ الى علمنا في جامة القاصد في غير الى الامماب وفيه كفا فضلا عن النصوص  
كما رواه الكليني صحيحا عن ابى سمر عن ابي بصير عن التماس في البيت قال لا بأس اذا كانت











حديث من جوالله صلى الله عليه وسلم قال نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادعى الى المسجد اصاب الخصال الثمانية اشد محكة  
او خيفة مستعملها وسنة قائمة او عام مستطرف اوله مستفاد او كرامة تدل على هدى  
وتوده من روي في كسب نيت خفية او حياء و في قرب الاسناد عن سجدة عن العزم عن عبيد الله  
قال قال الحسن بن عمار عن من ادعى الاختلاف الى الما جدد لم يجد واحدة من سبع اذ استعيد في الله او لما  
منظرا او رجمة منقطة او اكد محكة تدل على هدى او اكد اشد او رجمة او رجمة نقد عن روي  
او رجمة نيت حياء او تقوى في العمل ونوايل عالة في القيمة عن صفوان بن يحيى عن كليب القدي ادى عنده  
قال مكشوف في التورات ان بيته في الارض الما جدد فطوب لمن ظهر في بيته ثم رايه في بيتي حتى المزمع  
يكوم الخوا في رده في المقنع والفقير مرسلا و اذ فيه لاه بشر الثاني في القامات الى الساجد بالقر  
الطاي يوم القيمة في مرسلا في العلوى انه الله تبارك وتعالى ليعيد عذاب اهل الارض حتى لا ياتي منهم  
احدا فاذا نظر الى الشيب فاقلى قد اتم الى العترة والولدان يتعلمون القرآن رحمة الله تعالى و ذلك  
عنهم و في نوايل عال من محمد بن يحيى عن رجل عنده قال ما عبد الله بشئ مثل العترة والشرى الى بيته  
و في عقاب الى عال عن عبد الله بن عباس في غيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبة ومن شئ الى المسجد من  
مساجد الله عز وجل فله بكل خطوة خطاها حتى يرجع الى مائة عشرة حسنة دقي عند عترة بيت  
ودفع له عترة بيت ومن خبر الاول بيين استجاب يسبق الدخول الى المساجد على الناس و انما عترة بيت  
فصلاعا في الفقير مرسلا في العلوى عن الحاء في فيه في حديث قال و في البقاء المساجد و اهل البيت الله اولهم  
دخولا و اخرهم خروجا منها و يتأكد حضورها لمساكنها للفقير في الهدى يعني طاعة بن زيد عن جعفر بن  
عن عمار قال لا صلوة لمن لم يشهد الصلوات المكتوبات من حيوان المسجد اذا كان فادعا صلي و نحوه روي  
الحري عن ابي الفري عنده و في مرسلا عن النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة لى المسجد الى المسجد و في الاية في صحيح  
عبد الله بن ميمون عن العزم عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم على جليلك المسجد شهود العترة  
و قال لينتهي اقوام لا يشهدون العترة او لا يرون مؤذنا يؤذن ثم يقيم ثم امر رجلا من اهل بيته هو على  
فالمحرم على اقوام يرونهم يحرم الحظ لانهم لا يرون العترة و روى في عقاب الى عال صلي في حديث قوى و في  
الحاسن و عن محمد بن يحيى عن زر بن عبد الله قال مكنت المساجد الى الله فكذلك الذي لا يشهد فيها معيها  
فاوى الله اليها و عترة رجلا لا قبلت له صلوة واحدة ولا اظلمت له في الناس بعد الله و لا فاهم حتى ولا  
جاود في في جنتي الى غير ذلك و لا في في ظهور الجمع في الاشتراط و التزم للاعمال على عدم في شوق حياها  
على ناك الاستحباب في بعضها احتمال حضور عترة و كان او توم و المداينة الجواد انما هو على الوقت لعم ثبوت  
وضع او تحديد في الشرع له فخر في النية في القيمة عن جميل بن دراج عن العزم عن قال حد الجواد او جلي

والا عترة

و ادعى الى جانب من بين يديه و من خلفه و من يمينه و من شماله و من الى ابي عمر بن مويدي  
عاد عن عترة في محكة عنده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ارجل من ارجلك من بين يديه و من خلفه و من  
يمينه و من شماله و عن ابي عمار عن محكة عنده عن جلي نحوه و في الصلوات عن عترة بن خالد عن العزم  
عن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين صلى الله عليه وسلم من حرم المسجد ارجل من ارجل الجوار و جوار و ادعى الى رجمة جلي فيها  
و عن العترة في الطوى مرسلا و عن جلي السجدة امر المؤمنين قال عن سب العترة لكنها شاذة مأثورة  
لا عامل بها من يعتد به و لا يجوز في الجمار ملكية الدار و لو كان له ادوات احدى في الجمار و يورد  
اليها في السكنى فوجار مادام في الجمار و لو كان له فيه دار لم يكن فيه و ليس يجازي ثم في جميع العقلة  
ليتم الاختص في ترك الجوار في العقلة بها اذا لم يكن فارغا صحتها و غيرها بالقر و في القيمة عن ابي مسلم  
عن الباقر عن قال لا صلوة لمن لا يشهد العترة من حيوان المسجد الامريض او مستحل او مرسلا عن  
النبي صلى الله عليه وسلم اذا ثبتت الدخول في العترة في المحال و عترة مشهور عنه في جوار من كايين عند من  
ان العترة العترة في المسجد افضل فخلا عن مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم والاجتماع عن العترة بل من السلي في صلوات  
و فعلا مستقيضا بل عترة غير احد منهم من فري ريات التي نصا او ظاهر او التقوى لا يشهد في كنهها  
في الكعبة كما مر في الحديث في مكة كما ياتي ثم اطلاق ما مر بها و في و اجتمع ما لو كان ياتي المسجد من  
الخاصة لم يجز بوجاهة فخلا عن قوله نعم فاقبى وجهاهم عند لا مسجد في وجه انما يعرف ما جدد الى ان  
بالله و اليوم الاخر و حيث لا نمة اهل بيت العترة في مساجد و اهرم بالعترة منهم من غير عقيدة استنفذ  
و هذا معنى الى غير الاية مقرب و غيره ما ياتي في محله هذا و التبر و حان فعل النافذة في البيت و عن النبي  
اذنا في بعض في ايدى و حان فعلها ايضا في المسجد و حسن كما هنا و في الدخول و سبقها الى ذلك في الدرك  
و قال حضورا اذا مع على نفسه الوفاء و روي اقتداء الناس به و رغبته في الجوار و هو لاقية و روايات معترة  
كما روى الشيخ صحيح عن مويدي و هي عن العزم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الليل و فيه ثم يستيقظ فيقوم  
الى المسجد فيركب اربع ركعات على قدر قرائته و روي عن سجدة على قدر ركوعه حتى يقال في روي راسه  
و المسجد حتى يقال حتى يرضى و اسد ثم يعود الى فراشه فينام ما شاء الله ثم يستيقظ فيجلس فيصلي الايات من ال  
عرك و يقبل بوجهه في السماء ثم يستيقظ فيقوم الى المسجد فيصلي اربع ركعات كما ركع في ذلك ثم يعود  
الى فراشه فينام ما شاء الله ثم يستيقظ فيجلس فيصلي الايات من ال عمران و يقبل بوجهه في السماء ثم يستيقظ  
يستقر و يقوم الى المسجد فيصلي و يقبل الركعتين ثم يجزى الى العترة و عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال قلت لابي  
عبد الله عن الله لامة العترة في مساجدهم فقال لا يكره فاما من مسجد بني لا على جري و اوصي النبي صلى الله عليه وسلم



تلك البقعة ومكة من مذهب صاحب الله ان يذكر فيها فاد منها الفقيصة والوثاق واقفي ما ناك من  
 صوته في غار وفي طريقه شي عنده قال سئل اني اذ يعجزكم اجمع فقال تان وكلمات عند ذوال الشبان  
 رسول الله ص قال العقلة في مسجد كالف في غير الح المسجد الحرام فان ملوة في المسجد الحرام بقدر الف ملوة في  
 مسجد ورواه العلق من سلا وعن معوية بن وهب عنده قال قال رسول الله ص العقلة في مسجد بقدر  
 الف ملوة في غير الح المسجد الحرام فانه افضل عند وفي خبره عن بن خازم عنده قال في فضل مسجد الكوفة  
 وانه العقلة المكتوبة فيه بقدر الف ملوة وان انا فله فيه بقدر الف ملوة وعبد الله بن يحيى الكاظم  
 عنده ان قال في فضل الح العقلة المكتوبة فيه حجة مرة واثنا ملوة مرة ورواه في الكوفة وادلهما  
 في الاية والعلة باسناد كثيرة عن ابي حمزة الثماله عن ابي ابراهيم انه قال له الساجد لا ارجع المسجد الحرام  
 ومسجد رسول الله ومسجد بيت المقدس ومسجد الكوفة يا ابا حمزة الفقيصة فيها بقدر الف ملوة واثنا ملوة بقدر الف  
 ورواه عن ابيهم الاول في هذه ان المراد بالسجدة ملوة في البيت بعينه قوله ثم نخرج الى العقلة مع كونه  
 فضلا ويحتمل ان يكون بقصد اقتداء العلماء بغيرهم به ولا يتقادت منه التمر والعلوي واثنا ورد مرديوم  
 الخط فلا يفيده حق الجواز ورفع المنى والثالث والواحد ونحوهما وان كانت مطلقة لكنها وردت مرديوم  
 آخر وهو بيان النسبة بين المسجدين والاخيرين ورد في بيان ثواب الفريضة واثنا ملوة واما كون الاثنا ملوة  
 صو فطفة او غير مرفقة فيكون معلوم مع رخصتها باخبار اخر انه دلالة وادفع كالبني افضل لملوة ملوة  
 الجواز في بيته لاله المكتوبة وافرجهاد رجال يعقون بملوة رسول الله ص فخرج مفضلا وادفعهم ان يعقوا الزايد  
 في بيوتهم المردي في الكاظم عن حوي عن ابي الحسن قال اخذت مسجدا في بيتك الجوز في الحاسن للثمن في بيته  
 بن زادة عنده قال كان على عمه قد جعل بيتا في داره ليس بالفقير ولا بالكبير فلو كان اذا كان  
 القليل ذهبه لم يبيع لا بيت مسجد فيفقه فيد عن ميب قال كتب الى ابو عبد الله ع الى احب لك ان  
 يتخذ في دارك مسجد اذ يبيع ببيتك ثم تلبس ثوبين طريين غليظين ثم تسفل الله ان يتقن من لانه وان  
 يدفك الجنة ولا تسكن بكثرة با طلة ولا بكثرة بني وفي قرب الاسناد عن محمد بن خالد الطيالسي عن عبد الله  
 بن بكير عنده قال كان على عمه قد اتخذ بيتا في داره ليس بالكبير ولا بالحق فكان اذا اراد ان يبيع من  
 اخر القليل اخذ مسجد بيتا لم يحشر منه ثم يذهب معه الى ذلك البيت فيقضي وعن جلال بن السج عن  
 ابي ذر عن النبي ص في ومية لقال بعد ما ذكر فضل العقلة في مسجد الحرام ومسجد النبي افضل من هذا كله  
 ملوة بغيرها الوصل في بيته حيث لا يراه الا الله عز وجل ثم فيه يا ابا ذر ان العقلة اثنا ملوة تقفل في التمر  
 على العقلة في العلانية كفضل الفريضة في الاثنا ملوة مع تأيد الجيع بالاصل والتمرة بل لا لاجع كما هو ظاهر الخبر

والله اعلم

والمنقح حيث نسبنا الى مذهب علماءنا وهو حجة اخرى وبالقز عن شرب الويا او قهقهته  
 داما خصوصية الا من الويا وغيرها مامر في خارج عما كنا نريد فان الكلام في رجحان الاثنا ملوة  
 في احد هما بنفسه مع ان الجيع المذكور خلاف ظاهر كثير مامر جدا حيث ان افضل في البيت من  
 المعلوم او ظاهر اليوم والحقوقية فاذن الى شهر اتوى هذا كله لا يوصل فاما المرة فلا تفران  
 ملوتها في البيت افضل واما في القامح في المذهب والتقليدي في غير واحد من كتبها والقاسانية  
 وغيرهم بل في الدخيرة فسد الى الامتياز وفي البحار الى الشهور بينهم والمقطوع في كلامهم ورواه  
 الى الحديث منهم النصوص كالمروي في الفقيصة في هاشم بن سالم عن القصة قال ملوة المرة في  
 محمدا افضل من ملوتها ببيتها وملوتها في بيتها في الدار في مرسل عندهم فيو صا بد نسائكم  
 البيوت في اقران فيو صا بد النساء البيوت وملوة المرة في بيتها افضل من ملوتها في غيرها وملوتها  
 في حقتها افضل من ملوتها في حقي وادها وملوتها في حقي وادها افضل من ملوتها في سطح بيتها  
 وفي الكلام الانطلاق عن النبي ص ملوة المراه وحدها في بيتها كفضل ملوتها في الجيع فاما وعشري وحيث  
 ومنها يظهر استحقاق ايتا فتن المساجد والزيات بين المحدث والبيت والدار والتمتع بل بين الفقة  
 والحق في الفقد ريكوه للمرة العقلة في سطح غير محرج هي محتمل ان يكون عند ادمي الى واية الاخرة  
 وفي التقديري في كفي في الادب در رجحان اختيار غير باقي الكلام في المساجد الغامضة فوجا او نحوها املا  
 ادعاءنا **فانما** ما كان الصبي خارجا وندم **فانما** المسجد الحرام ومسجد الرسول ص هما افضل من غير  
 هما كما ان اولهما افضل من الاخر للتفريق المتفاوتة منها مامر بصحي ابي عمار واني وهب ومعبر في حمرة  
 وميم عن ابي عن النبي ص عمار عن القصة قال قال رسول الله ص ملوة في مسجد في فضل الف ملوة  
 في غير الح المسجد الحرام فانه خير من الف ملوة وجميع جيل في دراج سائل ابا عبد الله ع عن مسجد  
 رسول الله ص كم تعدل العقلة في فضل قال رسول الله ص ملوة في مسجد هذا افضل من الف ملوة  
 في غيرها الح المسجد الحرام واداره في الحانة عن صاحب عندهم عن ابا بكر ع قال العقلة في مسجد الحرام  
 تعدل مائة الف ملوة وعن السكوني عندهم نحوه وعن ابي الهيثم قال قال ابو عبد الله ع ملوة في مسجد  
 النبي ص تعدل عشرة الاف ملوة وفي الفقيصة عن ابي حمزة الثماله باسناد كثيرة عن النبي ص انه قال  
 من يترك المسجد الحرام ملوة مكتوبة قبل الله منه كل ملوة ملاها منذ يوم وجب عليه العقلة ولا ملوة  
 يملأها الى ان يموت في الحاسن عن مسير قال كنت عند ابي جعفر ع في القسطنطينة فوجدت من حنين جلا  
 فجلس في بيت مكتوب صا طويل الى ان قال ص ان الله ع اي البقاع افضل عند الله من ملوة فام بكلام احد

فانما  
 ورواه











موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن ابي طالب

[illegible]



















44



# بسم الله الرحمن الرحيم

المعالي

## الأذان

**الفصل الثاني** في الأذان والأقامة لله تعالى الحق على جوارح العلماء الاعلام إلا أن الطغاة إذا افاضة  
 فقال أما من الذي يعقل العلم اذ من معنى الأقامة وفيه نظير في الدال وفيه من قوله ثم قد للتدبير وفيه من  
 المذكور الأصح من أن الأفعال لا تتصل فاني مضاعف المحرمة لاكتساب الراوي على الله من لا وجه لقوله ثم قد فانه لم يبدأ على  
 بل الحمد الآن ويترك فيه الاستعمال بأرجاع الضمير من الأفعال في قوله أو لم يتم الاشتباه في رسم الخط في قوله  
 أو لم يقرب في ثم على المرتبة مع ان بعد في فكل ما لا يتصل مثله في مثله ثم في صلة الكلام انما فانه حصل منه التوصل  
 كما ظهر من بعضه وهو واحد لا قول فيه ومنها ان اسم من ارض الاذان ويخرج جازية ومنها انه من عند الحمد اخلاص  
 الغيرة والادب وفيه من جعله كلام الاخير على وجه الحكمة سهل وشرا على فانه اذا كان مخصوصا بوجهه للاعلام  
 بدخول اذان الصلوة وورد عليه استدلاله والافعال في تنافس فكما بالاذن الصلوة وقبل الصلوة وفي اذن الصلوة  
 وفي الصلوة للوحدة وفيه من جعله كلاما في قوله بان المراد ان وضعها في الدعاء في انتم الغزير في مراد النقص يستقيم  
 ان كسر لان اعيان والحيثية في غاية الغيرة وبطل الادوية والادراك المعهودة لا يبرأ شي من النفاق في الاول  
 ان يقال الاذان ما شرع للاعلام من قول لوقته الصلوة وفيه والاقامة للتمسك فقام بالمكان او اقام الشيء  
 اذ امر وشرا على ما فيه ايضا الادراك والمعهود عند القيام الى الصلوة وفيه تنقص طوره بالادوية المأثورة  
 قبل دخول الصلوة كما انما بين المذكورات قبل الاخرام والاذان والاقامة جميعا بعضها على وجه وجوبها  
 فكيف ان الشتر جميعا وبها خاصة على وجه وجوبها الصلوة فكذا عند صلوة العبد من مثالا في ذلك الا ان يستند  
 بان التعريف لفظ فيندفع ما ورد عليه بل ما ورد على اشارة وهو كما ترى فاعلم انهما كسائر الاحكام  
 بالوجوب بافتقار الاصح كما في كلام جميع بل من العباد اجاع الشبهة على ان التمسك لعل فاما وجه ان النبي قد اخذ  
 الاذان من عبد الله بن زيد لقوله ثم وما ينطق عن الهوى انا اوحى فقول ثم في موضع ان اذنت  
 الاثا يجر لا يقال انصرف في المصالح كما ان يكون مما يوجب فيكون من وجوب لان ذلك لا يجعل المنطوق فيها  
 حكما لا يجعل قوله ثم فاعبر وامضاد الغير مثلا وجبا على قول من يعقل بذكره والادوية الكليبية والشبه في  
 صحيح منصوص منها من ان عبد الله قال لما هبط جبرئيل بالاذان رسول الله كان راسه على عظم

فان

فان جبرئيل لما علم ان النبي رسول الله قال يا ايها النبي سمعت قال نعم يا رسول الله قال فخطبت قال نعم قال ارفع يداك  
 فعمله هذا على بلا افعاله ورواه الصدوق في صحيحه ايضا باختلاف ما رواه الكلبيني في الصحيحين  
 زائدة والفضل بن ابي جعفر قال لما اصرى رسول الله الى الشام فبلغ البست المهن وحضر في الصلوة فاذن جبرئيل  
 واقام فتقدم رسول الله وصلى الملائكة والنبوت خلف محمد والصدوق في صحيحه بن جعفر بن محمد  
 عن ابي عبد الله ع انه قال لما اصرى رسول الله ص حضر في الصلوة فاذن جبرئيل ثم قلما قال الله اكبر  
 الله اكبر فالت الملائكة الله اكبر الله اكبر فالت الملائكة لا اله الا الله فالت الملائكة خلق لا اذن  
 قلما قال شهدان محمد رسول الله فالت الملائكة فالت الملائكة فالت الملائكة فالت الملائكة فالت الملائكة  
 على عبادة وبه قلما قال في الصلوة فالت الملائكة فالت الملائكة فالت الملائكة فالت الملائكة فالت الملائكة  
 واقام اولئك لما حضر في الصلوة وهو غير الذي في صحيحه ان شئت فادع للمعراج في حكاية الروايات التي ادعاها  
 الخصم قال في المعراج بعد ذلك في هذا السطر ما يروى عن الله لان العبد ان يكون مستند اليوم لا عبد الله بن زيد  
 وفي نظر وجوب القسامة على ما استفاض فظهرهم على شتر الى زيدا عبد الله بن زيد ونقل عنهم موافقة عمر له  
 في المقام فروا ان عبد الله بن زيد قال لما اصرى رسول الله بالثاقوس لجميع بالثاقوس وانا ثم رجل يحمل  
 فافوض اليه فقلت يا عبد الله اتبع الناقوس فقال ما تضرع به فهو امر الى الصلوة فقال لا اذن على امر  
 خسر ذلك قلت بل في قول الله اكبر ونقل الى اخر الاذان ثم اشار في معنى عبد الله قال يقول  
 ان اذنت الى الصلوة الله اكبر ونقل الى اخر الاذان فالت الملائكة فالت الملائكة فالت الملائكة فالت الملائكة  
 زيدا وحاشاء الله فقم مع بلال قال في قوله يا ايها النبي فاذن جبرئيل ما رأت فقال انما  
 عليه وفوز فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج محمدا فقال يا رسول الله ولذي بعدك بالحق  
 لفتن من مثل الذي راى فقال رسول الله فلك الحمد والجواب ان اطباق اهل البيت نقلوا وحسبوا على  
 خلافة من كونهم ادري بما يبر بطل على ان جبرئيل ما نهارا فاحتمل له لسبب لوجي كيف لا ولو كانت تقية  
 الناقوس ما الوجي لما صح دفعها بالاجتهاد لم يصلح لما صح استناده الى مثله في اطلاق العلماء الاسلام  
 على اعضان اذلة الاحكام في امن ليس في ذلك فان قلنا كلام المحقق في المعبر شعر بعد من الحزب بطلان ذلك  
 حيث قال بعد ذكر روايتهم ما نقل عن اهل البيت ع انب محال النبي ع ونحوه في الصحيحين وفيه من  
 كثيرة رواها الكلبيني في نقض الاحكام التي هي من ولائهم بل يعتقد بها ما ياك الصغار في روايتهم  
 النصارى منها الصحيح وفيه ما ثبت على انهم راد في الدين كعدوكيات الفراعنة والفرس والروم والبيوت  
 حيا من شيعتنا ونشر ابائهم في كل شهر واطعام الجند المسلمين ووضع ديرة الدين والنفس وتجرم الدين  
 وكل سكره صريح ومنها فخر صحيح زائدة قال سمعت ابا جعفر وابا عبد الله يقولان ان الله

امور



هذا آية على تمام الله الذي  
 يصرفه من الامم على عدم  
 نفعه من فوائده بال  
 بناسبه عن احوالها

فصل في النجاسات

راغبی

ساختن



والأمانة في الدين حتى انهم في كتمان الكلام والخلق لمسا فرؤوه بعض الاواخر ولم ينفقوا على مستند لا بأس  
 بنسبته وخلق جدياً و كانت اناس من اعصابها ويا ونبه الطوق بالاجماع بالضرورة والاختيار في  
 صحيح الجلبج بالبعد الله قال الذي اذنت في صفة الله وفتحت صلي خلقه فقال من الملائكة وان اقبل  
 فودن صلي خلقه صف واحد صحيح محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله انما اذا اذنت وفتحت صلي خلقه صف  
 من الملائكة انما اذنت فانه من اذنت صلي خلقه صف واحد وراه الصدور مسلا معطو بالمعنى الغنية  
 واصفا وجه الصف من المشرق والمغرب وراه الكلي في الصحيح عن ابي عبد الله قال اذا اذنت  
 وفتحت صلي خلقه صف من الملائكة واذا اذنت صلي خلقه صف من الملائكة والصدور من العبد حلال  
 عن ابي الحسن قوله ان قال من اذن وانما صلي رورانه صف من الملائكة وان اقام بعد اذن صلي من غير  
 واحد من غير واحد ثم قال اغتتم الصفين وعن ابي ليلى في مسلام عن علي بن ابي ابيان صلي باذان واقامه  
 صلي خلقه صف من الملائكة لا يرفع راسه من صلي باقته صلي خلقه ملك والفتا والاختصاص بعض  
 والمالك في الملك على تقدير الاكثاف بالاقامة يكون في غير مستند العذر وسهولة وعدم او لم يشر  
 الاختلاف الطوق او غير ذلك على الاختلاف في صفاته الاختلاف في علم الله بعد اذنتهم على غير بعضها  
 كما في اختلافه في حكمه ارجوا استصحابا عما هو مخصص في الملائكة صفات مطلقة وهو من صفات  
 معرفة والديهم والخلق من مسند بل اقامة المتأخرين الاثنا واذ في المقصود والمبسر والجل والمهذوب والوسيلة  
 والكا في الاشارة والفتنة وجربها في الجملة ومناه بعض المتأخرين في غير واحد منها التصريح  
 بسبقها من اقلها كما في بعضها الاختصاص بالرجال وفي جعل العلم وجوبها على الرجال دون النساء في كل طرفة  
 جارية في جسر او سفر وفي الجهر والمفرد بغيره والمفرد وجوب الا في علمه في كل فرضه لكن في كلام غير  
 واحد في التصريح بكونها في الفضيلة والصغير يخص التصريح في الجملة وهو ظاهر في اقامة الاجزاء كما  
 عن الجلبج وفي كافي عنهما لا ينقد المفسر الا من عاين من كون الاذان متعلما في غير النظر والعصر  
 والفتا والاقامة مظهر بطلان قوله وعن الاسكافية انما على الرجال في الجهر والمفرد بغيره والاقامة  
 في بابه الطوق المكتوبة المتجه الى التمسك على اذنتها والاقرب استصحابا في صفاته مظهر على ان تقدم كبرها من  
 علمها او على الاذان خاصة اذ علم الوجوب في عينها فلا يصلح والاجماع واما الاستصحابا فلما هو واجب  
 وانما في عدم الوجوب بشرطه وانما فلا يصلح البراه واستصحابا في الاذانات على اطلاقها بناء على  
 خروجها من حقيقة الصلوة بالاتفاق والمأول على ان اولها التكبير وخلق صحيح حاد المعروف الا في  
 عنهما مع ورواه في تمام تعليم الطوق بخبره وانما على وجهه وخصه الخبر المتعارف منها ما قرأنا  
 وغيره الصحاح وهو ما في كتابه الصفات الصالحة ورواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن مسعود  
 عن ابي عبد الله ثم قال يجزيك اذا خلوت في نفسك اقامته واحدة بغير اذان عن الجلبج عنه عن ابيه

انما

انما كان اذا صلى وحده في البيت اقامته ولم يؤذن وعن الجلبج عنه عن ابي عبد الله في الصحيح والحسن  
 انما صلى فيها اذان قال نعم لا بأس به من ايهام من الحسن قال اذا اقامه فليؤذن ولم يؤذن  
 اجزائه في الطوق المكتوب من اقام الطوق واحدة واحدة ولم يؤذن لم يجز له الا الاذان وهو غير بعيد  
 قال سالت ابا عبد الله عن الاقامة بغير اذان والمغزو فيها اليس بأس بها اصلها في المغزو  
 عن محمد بن مسلم والفضل عن ابيها ثم قال يجزيك اقامته في السفر وعن عبد الله بن بكر عن الحسن بن زياد  
 والظم بانه الطار قال قال ابو عبد الله انما كان القوم لا ينظرون احدا فيكون اقامته واحدة والحدود  
 في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله في السفر اقامته بغير اذان والحسن في قولنا لا بأس به في  
 رتبة اسالت ابا عبد الله ثم قلت تحضر الطوق وعن جعفر بن محمد بن واحد يجزى اقامته  
 في اذان قال نعم الجواب في هذه الاخبار وان دللت على عدم وجوب الاذان مظهر في الجملة  
 خاصية بتم بعدم القول في الفصل كبر في غيرها كذا في ذلك على عدم الوجوب الا اقامته اصلا لا  
 ان يقع في غير ذلك ايضاً بعدم القول في الفصل والاجماع المكلفان من ان لا يستحب اذنته في الاستصحابا  
 ومن قال بوجوبها كانه الحق وقد تلافاه بالقبول اجماعه وهو محجة فثبت المذهب بجميعه  
 مضافا الى اياه الكلي عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 لم يجز له الا اذان وانما يشره فيكون واحد او اذنته بغير اذان وانما في السفر  
 والمغزو فانه من ان تؤذن فيها وتقيم من اجل انه لا يقصر بها كما يقصر في سائر الطوق فان لفظه  
 ينبغي اظهر في الاستصحاب من الاجزاء في الجواب مع ما بين في التصريح المتقدم في الاية على عدم وجوب الاذان  
 انما على الفصل بين خوف العزلة وعدمه في الاجزاء وعدمه المستلزم للمراعاة في قصر قرينة  
 للاجزاء المتبقي اقل الواجب المندرج على ان يجعل على البناء وان سلم ظهوره في الاذان وما بين الاجزاء  
 بالاجزاء مع وقوعه في جواربه فيجب على الكل ذلك ولا يقع فيه ضعف الاستصحابا بالاجزاء  
 المتأخرة وجعلها من القدوة وموافقة للاصل فتكبر ومنه يظهر استصحاب الاذان ايضا كما يمكن  
 اثبات استصحابها بالاجماع بعد موت عدم وجوبها مضافا الى اكثر من اثنائها وما يثبت بعد ذلك  
 لما هو وما يدر على استصحاب الاذان صحيح زرارة قال سالت ابا جعفر عن رجل يسي الاذان والاقامة  
 حتى يخلو في الطوق قال فليمر به في صلوة فاما الاذان مسنة والقسم من السنة هذا وفي غيره  
 يقال الواجب يتم وفيه اشعار باستصحاب الاقامة ايضا اجتهاد في التقدير على وجوبها في الجملة  
 يجزى له بغير المنذور وجملة بغيرها مما مر مضافا الى ان الحكم مخالف لاصل واستند ضعيف لا يجب

انما كان اذا صلى وحده في البيت اقامته ولم يؤذن وعن الجلبج عنه عن ابي عبد الله في الصحيح والحسن







۱۱

[illegible]

من الغنية عليه السلام  
وفيه الغنية من فضل من

منه فليكن ذلك السجدة  
من امر سيدنا في حلقه ليله  
و نهاره جهاد في غيرها

[illegible]











ذلك لما لا يقيض كونه الاذن من جوازها به تعالى والى احد لانه على وجه الترتيب فصوله من كونه العقل او ما كونه  
هنا الجواز من وجوده فمجم الاصل كما في سقوط مضاعف الاصل فاقه الترتيب والاعتبار والجمع على ما ذكر  
في الذخيرة ان ما قل على وجه الترتيب الاذن من الترتيب على وجهه مع ما قل على السقوط لا يقتضي جواز  
فعله بل لان المتضمن انما هو الترتيب مع تركه وجمع بين الترتيب وجواز ان يكون ذلك في موضع استحباب  
الجمع لغرض حصول الجمع او يكون ذلك لعلته وهو لا ينافي الاستحباب وجوابه ان عموم اوله الذي يقتضي  
السقوط معكم فلا ينافيه الاضطرار فصوله في الاخير من الترتيب فان حكمه بالمرتبة بالاعتبار فقط  
كما ترى فلو لم يكن لغرض حصول الجمع في ان اراد ان الجمع لا يتحقق الا في مقتضى ما صرح به انفا  
حين حكم ببقاء استحبابه في الجمع غير المستحب بل غير ايضا كما لا يخفى واخلاف معنى الجمع في المقام  
ضرورة البطلان نعم سقوطه حكمه من ايجابه مع انه على هذا استحبابه باب المستحب وتوضيحه ما في ان  
اراد ان الجمع وبما لا يتحقق الا به كما انه ان انقضت لثبوتها الطولية الاخرى وقت فضيلة الاولى بحيث  
لو اذن لم يتحقق الطولية الاخرى فيتم تحقيقه لا يتحقق الا ببقاء فضيلة الاولى لا في وقت  
الحكم على وجهه بل في وقتها عدم ثبوت ذلك وثالثا ان الخارج عما نحن فيه وارجاعه لعل وجوب الترتيب ههنا ما ذكر  
في الشرح في قوله او يكون ذلك لعلته فيه انه لا يثبت كون تركه مخصصا به على هذا لا ينافي كون مستحبا  
هنا كما في غيره وجميع ما بالانوال مع كون غايتها غير مذكورة واجرتها بظهور ما مر في الكلام  
في تحقيق معنى الجمع وبما لا يتفق اما كلام الاصحاب في تفسير الجمع فلم اجد الا اختلاف على افعال  
منها ما في ظاهر كلام الشيخ في المسوق وانها في جميع كلامه ان اذ لم يرد حيث قال وجد الجمع ان لا يثبت  
بينها فاعلموا اما السمع والادعية مستحب في الشرع ليس بما في الجمع وسبقه ذلك من كلام العلامة  
في المشهور حيث قال يمتنع الجمع هو ان يصلي احدهما عقب الاخرى لا يفصل بينهما شي من التواتر  
فان فصل بطل الجمع وانتهى في الذكر في صاحب الاوقات ايضا حيث عده من فوائده وانه صفة  
سقوط الاذن في المناقضة الجمع وانتهى بما رواه محمد بن حكيم الا في وقت من كلامه كما في حيث  
قال ويستحب لمن اراد الجمع من غزوة ان يفصل بينهما بانه يستحب بينهما ما اخذ المصنف ههنا في  
الذخيرة حيث وجب قال في لفظه انه يعتبر مع ذلك صدق الجمع مرفا ومنها ما يمتنع به جواز الاستحباب  
به في الفاضل في الترتيب نهاية الاحكام واستحبابه في كثير من كتبها والحق اننا في طمعه  
كما مر هو ان مناط الاستحباب في وقت فضيلة واحدة وانما قال غير لان كان ان يكون  
مضمودهم منها بان محل الجمع لان الجمع يتحقق في غير ذلك وفيه ان استدلالهم كثر في السقوط بالاذن  
للاعلام وقد حصل بطلان الاطلاق حتى انه صرح في المسئلة بان الاذن لا يفسد صاحب الوقت بل يثبت

ما قل

فانما لا ينافي ما ذكره في معنى الاستحباب فحقا وانما لا ينافي لا يستحق جمعا وهو على الخلاف فيشكل لعدم صدق  
الجمع مع كون الحكم معلقا عليه فلو لم يكن الحكم كذا مذكوره بل لا يمتنع انما صدق في جميعها ما عرفت فاعتد به  
في المناقضة في قولنا انما لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
منه فاعلم ان الحكم على ما قلنا في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
حين صدق الحكم والحقوق في السقوط في جميعها في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
في حاشية في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
الا ما عرفت في حاشية في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
احدهما بل في جميعها ولا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
ان يكون تركه لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
واقتران بعضه بغيره في الكل في جميعها في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
والاخر ضعيف ان لا يمتنع اجماع العباد في قولنا انما لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
من لا يمتنع عدم توثيق من بعده كما ومن عدان المشركين بغيرها قال في اولها انه مقتضى القول اذا عرفت  
بين الصالحين فلا يمتنع بغيرها في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
فقط في جميعها وقد عرفت في المسئلة في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
معتبر في الاخير والاول على وجهه كما مر في ذلك في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
مقتضا فلما رجع الجمع بغيره في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
ان تركه لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
وعدمه في جميعها في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
على بقائه في جميعها في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
معتبر في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
ومسئلة واختار في كل وقت مدة لعل مقتضى الفضا ووجوبه ههنا يقتضي عدم الفصل  
عدم الفصل بعد هذا استحبابه بوجهه مع عدمه في ذلك ولا يمتنع بل في جميعها في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
غيره ووجهه في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب  
للمقتضى بوجهه في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب مع ما قلنا في الترتيب في قوله لا ينافي في معنى الاستحباب



















فقد رتب على ذنوبهم وأما منهم من يولد الاختلاف في دلالة التعليل في ظاهر الرواية الخاصة بدل على أنها  
 مع الاحتياط في التهمة وهو مقتضى للاصل في العودات والتعريف غير معلومة هنا بل حال أكثر عبارات الأصحاب  
 كالرواية الأولى على ما هو الرواية وهي متينة في الخبر في الجملة لا يمنع هنا الأصل والعودات مختصة بها وهي  
 جنة **فصلها التاسع** في إطلاق أكثر الأخبار يقتضي عدم الفرق في الوارد بين أن يكون سائر أحوالها على إطلاق الرواية  
 الواجبة في الاستصحاب فيها يقتضي عدم الفرق في الوارد والمورد عليهم بين أن يكون سائرين أو حاضرين  
 أو غائبين **المشترط** أن دخلت في عليهم فعل يقطعان عنها وجبان من اختصاص النسخ بالذكرة ومن فاعلة  
 اشتراك التكليف إذا ما خرج ومن أن السقوط منهم يتلزم السقوط عنها بطريق أدبي فتم والظاهر أنهم من  
 يظهر حاله في الحقيقة **المشترط** أن كان مراد الجملة أو الأجزاء بعد فهم ما مر قبل انعقاد الجملة الأولى والأذان  
 وصبر حتى ولو لم يقدر على الصلوة مع عدم سماع الأذان فعل يقطعان عنه وجبان من اختصاص النصوص  
 بالذلول بجديها أو بعده ومن ورد دحا مورد الغالب والظاهر وقفاً لأنهم خرج من أصحاب لعدم تعقل  
 الفرق **المشترط** يكون مقتضى الامام الثاني بقوله ولا يبعد لهم إمام لا في ظاهر الرواية الواجبة وسندها معتبر فيلزم  
 القول بها لأن إطلاق الأصحاب على خلافه في حق الصلوة العامل فيها وذلك يقتضي تعللها على ما هو ظاهره ولا  
 يبعد أن يقال لا يكره لها من أن يقعوا على فعل بل يتعين لهم ما دل عليه وعدم ثاقبات هذا لأنه خلاف ما هو  
 للأصحاب ولا ملازمة **المشترط** قال في القيد في الشبهة إذا ما في سبيلها لا يجوز أن يقبل فيلزم إرفاق إمام وقامته في  
 عليه الشرح في شرحه على السابق وهو ظاهر ولا يثبت سنداً ما ذكره في ذلك يمكن أن يكون مراده ما ذكره المشهور  
 قاتر في الباب ثبوتها في الفرق وهو واحد القولين في السند لأن ثبوتها عرفاً بغير فتم وكيف فإما كان ذلك مراده  
 نعم الموافق والأدق هو أنه لا يخفى على من يقرأ في رواية أبي بصير ورواية زيد بن أبي ليلى في علي مع اتفاق  
 الكل على أنه من غير جواب الصدوق حيث قال في الفقيه لا يجوز إماماً في صحة صلاة واحدة واستدل بالرواية  
 المذكورة في النهاية اختاروا من الخبر الثاني أنه هو من دفع بعدم مضاهاة الأصل **المراد** أن دخل للصلوة  
 وشك في سبقها عزو تحقق السقط فعل في القول بالتمرية يجب عليه التفتيش جبان أخرجه الثاني وإن كان  
 للصلوة إمام رتب الأصل في العودات وعدم دلالة الخبر على غير ضرورة العلم وإن كانت اللفظة اسميها على ما في الخبر  
 لورودها من **المشترط** أن في بعض أهل الصنف واستعمل في الجملة هل يكون الاستصحاب جليلاً واختار  
 الشيخ في النهاية وشهره من غيرها وظاهر الرواية والصلوة في الجملة في قوله من حكم البعض استدلالاً بالبرهان في  
 وهو والظاهر أن البنية معصية الأصل والعودات يقتضي عدم دلالة خبره على إطلاقه فيلزم ما في خبره وجه الآخر  
 عدم صدق الفرق في الجمع وهو للظاهر على حدة الجمع بين خبري أبي بصير والي على كما مر في فرق جميع الصنف لا سيما

الابتهق في الأبدان كان الكتل إذا في غير مغفيل بالتعقيب أو مستغفلاً بما مر من تصديق التذوق فلهذا  
 مستند التعيين أن كان كما مر من الحكم فيما عتقوا لا سيما في كنية الأذان خلاف ظاهره **المشترط** أن يكون  
 المعروف وهو الله أكبر أربعاً قد ورد في نصيب من الروايات أن يوصف أو أكبر من كل شيء ثم يبعد أن يكون  
 كذلك وهو استناد لا لاهل الأئمة ثم يبعد المراد بالبعيد بالبعيد وهو استناد أن يرد رسول الله  
 ثم يبعد عود الصلوة بالمدعاء المعروف وهو في على الصلوة أي هلم وأقبل ثم يدعو إلى الصلوة بالرفع المفعول  
 وهو في على الصلوة أي لا فعل ما يوجب وهو الصلوة وهي مع ما يرتبط بها والرواية المذكورة في التواتر  
 في الخبر والرواية فيها فانه سبب لذلك ثم يدعو إلى خير العمل بالمفهوم للعود وشراء هو في خبر العمل  
 الصلوة وفيه دلالة على أن اليوم فيه أفضل الأعمال البدنية حتى من الصلوة غيرها ثم يكبر كما مر في هيل ما هو  
 العهود ومنه من يمين في كل فصل بعد التكبير فيكون عدد صلواته ثمانية عشر حرفاً وضلاً والنقول من بعض  
 الأصحاب كالتلفظان وأما في أثر التكبير في آخره مرتان فيكون عدد صلواته عشرين وفي الصياح سبب  
 ذلك الثاني وأنه وهو المتقول من خصه ولعل المراد بالبعيد الصدوق في الهداية فإن ظاهره فيه ذلك حيث  
 قال قال الصدوق الأذان والأقامة من شئ شئ وهذا شأن وأربعون حرفاً الأذان ثمانين حرفاً والأقامة ثمانون  
 حرفاً مع اعتداله في أي كنهه بعيد وظاهر الهداية التخييل فانه بعد فعل عشر في وعيد الرواية قال من علم لا يشر  
 عليه في أمالي الصدوق عشرين وبالله أن الأذان والأقامة من شئ شئ وفيه احتمال الرواية على ما استظهر من  
 من أنه جعل في الأقامة واحدة واحدة وقرأ بين صلواتها وفصل الأذان ونقص الأذان العقل من جهة  
 مرة بل الظاهر لذلك لعدم شية ذلك المير ولا لأحد من علماً في كلام أحد وكيف كان فالعمل في ما عليه  
 المشهور بل هو مذهب السيرة ومن تابعهم كما في العبد وضوءاً علماً كما في النهاية في الأحكام وهو ظاهر العمل  
 الرابع والذكر في مذهب الأصحاب لا أعلم من الغاية كما في المدارك والكل ينبغي من الإجماع كما في الغيبة  
 من جهة هو في مضامير الأخبار والمنفعة على أي في نهاية الأحكام فواتر النقل من أصل البيت في في الوقت  
 الذي في الكائن سبيل التعيين قال سمعت أبا جعفر يقول الأذان والأقامة حسنة المثلثون حرفاً وقد ذهب  
 واحداً واحداً الأذان ثمانية عشر حرفاً والأقامة سبعة عشر حرفاً ومارواه الكليني في الحسن الشيخ في الصحيح كما  
 عن زرارة عن أبي جعفر قال قال زرارة تفصح الأذان أربع تكبيرات وتختتم بتكبيرتين وتصل بين الفاتحة  
 ورواه في التهذيب ثلثة الأذان في سنده اختلافاً في سنده هكذا محمد بن يحيى بن محبوب من أحمد بن محمد بن  
 بن أبي خنيس والظاهر أن عبد الله اشتباهه أصلاً عبد الله كما في الاستبصار والقرآن فيهم بالتمام عدم القول  
 بالفصل حسن أبي بكر المفضل وكاتب الأمدى مع اشتباهه من الشيخ في قوله أن الصلوة كذا في الأذان فقال الله أكبر أربعاً



























اول

[illegible]































































[illegible]

9.3

[illegible]











ج

المشرف

٥

٢

4

مجله

3

وغيره من الكواكب المذكورة في التمام اعتبارا من الارباب كما كانا في حكمة حري او كذا لهذا الضياء الكبري ويزيدون في كبريائهم في موصفاته انما يتعرفون بالشمع مع ١٢

レ  
キ  
リ



انتم فاعلموا انكم قد  
عقدتم الاصل في  
دولتنا بغير  
معرفة لها مع  
فالواجب

2

[illegible]

قاعده و لغوی



























رسالة في بيان حقيقة الاضلاع في المثلثات القائمة على الدائرة

4















































































































[illegible][illegible]



[illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما

قال له



























هو الذي لا يبيع على ذكره من نولي قضاة في جميع بلادنا الا ويرى عدلنا في كل ما نلزمه

[illegible]

54

۱۲

[illegible]

البايعين من بني زبيرة المال على ان يكونوا اموه وكنى المشركين من بني زبيرة











































والله

[illegible]



















دار تقي الدين في دار السلطنة  
في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠  
في يوم الاثنين ١٠ ربيع الثاني  
في سنة ١٠٠٠  
في دار السلطنة

3































فان قال فاجعل التمسيد على الصلوة ولم يحصل ذلك ارجو اذ هو باخر قبله لانه كان ادخل في الصلوة بغير كلام فاقول  
والرجوع الى الثاني كاد قيل علم الخوف من رداءه وانما اشتهر من الفصل من غير المساءة من الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
لانه قيل في الصلوة التمسيد قال لا بد من التمسيد في صلاة الصلوة بعد دعاء وكذا هو جوهدها وتليها صلاة التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
عن ابن ابي عمير في الشهد الاول السلام عليها وعلى عائلاتها والتمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة وقرئ عليه السلام  
عن الفضل بن ابراهيم وفي التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة قال لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
وقيل للكلام وانما من ان يدخل في الصلوة ما ليس من الصلوة الا ان قال لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
ما استباح الصلوة قال لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة قال لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
المستعينة للمار وما في مصنفه للتمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة قال لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
الكثير من لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة قال لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
وقرئ الاشارة والكثرة الاخرة بفتح السين وصلوة اذ احتيا طبعه وهي مسلمة لوجوبه كاهر واضح واحتمل اخرها ما خفف ومنها  
الاضاءة لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة قال لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
ومنها اجزاء من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة قال لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
فقال التمسيد عليكم ورحمة الله وبركاته وجميع الفصل احسن ما جعفر انما كان في صلاة المغرب في المغرب فتم فوقف في الاذان قال لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
الكبر والتمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة قال لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
اولد من ان غاية ما يستفاد منه انما هو الاحتياط في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة قال لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
هو اذ نطق بالاذن في الموضع سابقا بعد الموضع ذلك فالتفق ما قبل ان يظهر الاذان بالاذن للتمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
ان يكون المراد من الاذان في الموضع سابقا بعد الموضع ذلك فالتفق ما قبل ان يظهر الاذان بالاذن للتمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
وقرئ في مصنفه ان يرضى قال احتيا يا بعد الله يقول في رجل يركع في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة قال لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
فليصل لنفسه في ركوعه فيتم صلاته فان اخر الصلوة التمسيد لا يفتق اشياء اسندت على عثمان في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة قال لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
معه ودل في الموضع كلام جماعة في التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة قال لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
وؤذي بالاتفاق الذي دل من شواهد الاعتبار وسعد ان جعل التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة قال لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
واخبارها هل ذكرها التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة قال لا بد من التمسيد في الصلاة التي هي اجزاء من التمسيد في الصلوة  
مع ان الظاهر قد يكون خارجا فيه ما لا يخفى معناه لان قضية الظاهر اجنبية عنه وربما خفف الاستدلال فيه فانه  
من الاحتياط الذي لا ياتل بمضمونه ان تعيد المطلق لا يخرج من المطلق بل يعمد منه المصلحة استغناء عن الاحتياط وتلقاه بالقبول  
الاخبار في المودع نفسه واستدل بالاية في صلاة المصلي لوجوبه في التمسيد لانه لا يخرج من الصلوة اجماعا وانما هو في  
انما قياس على النظام في مرة بجمع الفهم وكان متجها ايضا كذلك وهو واضح واخرى بالقرآن من اهل العلم

الف

استثنائيا فلا هو ضعيف فليخفف الصغرة باصال كون المراد بالتقليم فيها الا طاعة ولا نصيبا كما عرفت في المصنف وورد  
 بعض الاصحاب بالتقليم على النبي وفيما يشترطه او في حال الصلوة بغيره الطهارة والتقليم لا وادامه وانفذ الحكم بالانصاف  
 في طهارة الصغرة من وضعه ولا الا على الوجهين وعلى الكل في اخرى وفيه نظر ويصح في المصنف وفيه خلاف لا سيما  
 عليه المروي في الصغرة لا في غيرها عليه بل لما مر من انه يصح زيادة وان سلم ان قلنا لا يوجب جفءه وجعل في الصغرة  
 البعابيع قال لا تكون زادت عليه انما التقصير بغيره قطع انما الحاد وان لم يكن فزاد عليه لم يعلم فلا حاجة واجبة  
 بان فعل الركنين يقتضي الزيادة في الصلوة والصلوة كذلك واخرى بان وجود ان يكون وجوب طاعة واجبة وانما  
 في الجمع يكون انما بالفعل على وجهه المشروع قيل وبالحمل على ان لا يكون العلم ما ذكره الا انصاف على وورد بان انما  
 يتخير في قصر حكم المأمور به بل وقع زيادة واحدة عند تمام المأمور به وانما فيه وفيه نظر فيكون الركنين على الجانح  
 وفي كل طاعة ما منع الا ان العلم بالخبر يكون الصلوة شريطة اداء الاول لا للقول لا لغيره الا في حاله ولا وادامه الطهارة ولو كان  
 مقتضى الجاهل بعدم تعليم النبي صلى الله عليه وآله في الشيء بان كان يعرفه واستعبده في جميع القابلة بان العار في ما عرفت  
 كيف وما عرفت في المصنف العلم من العلم والحاشية وفيما في نسخة وادامه ما عرفت وعدم وجوده في شيء من اصولنا فعدم  
 مقبولية بل في بعضه بعضا انما عرفت في ذلك من ان العلم في وقت من عدم المعرفة لان العلم لا يستلزم دعوت الى الاشياء  
 كقولنا بغيره قبل السلام بانما العلم انك لا تفعل وصرفت في الوضوء فيها احاد فقلنا على خبره وانما في ذلك من العلم  
 في كل مرات عديدة بمحضها من المصنف قوله صخر على سلكه وصل كان في قوله في الوضوء واحكاما من العلم وكثرة الحاجة وطول  
 المدة وما عرفت في المصنف من ان كونه من المصنفات لا طلاقا لا يمنع الاستعانة واسما والاشياء والكثرة في المصنف وانما  
 صلواته في غير ذلك وقد ورد في وجوبه في كل واحد وانما ذكره في المصنف وورد بان فله على المصنف المحقق بانما في المصنف  
 في المصنف والركنات والركنات كالقيام والركنات في الوضوء والركنات في المصنف وفيها في المصنف من ملاحظة العلم  
 غير مراد بل كما عرفت من الصلوة اعظم اعطاه او اراد في قوله انما المصنف الذين اذا ذكر الله جعلت قلوبهم وكفورا في معرفة  
 وجوده ان يكون المصنفات في بالنية المصنفات في الصلوة من الكلام والاكل وغوهره وفيه نظر لان ضعفه وادامه  
 وكذا في ايضا دام ما يوجبها كقوله في احتجاج بعض الامامية في ذلك في ضمن ما يستلزم المصنف من العلم في المصنف  
 علم ومنه ما يدل على الاحتجاج بالانصاف من الصلوة بالانصاف عن النقادين والمحكم وانما وادامه انصافا في المصنف في المصنف  
 المتقدم في المصنف حدث قاله بعد ذكر الشهادتين ثم شرف وصيحي من جعفر بن احمد موشى من ان قبله في خلاف  
 الامام يقول الامام المتقدم في اخذ الرجل بذلك ان يتخوف على شيء فيصوت او غير من روى كيف يصنع قال في حديثه وهو  
 ويدع الاحكام ويصح الفضل انما في جعفر قال اذا خرج الرجل من المصنفات في صدقت صلواته والمجواب عن الاول انه قد  
 في مقام بيان كيفية الشهادتين وعلل ذلك على ما في جعفر من ابدعها فعدم ذكر الصلوة والتم في مضاف وادامه لاداء المصنف  
 بعض بعد ان في ما عرفت عليه ولا وله لكان المناسب ان يقال فقد اضرقت كعنت وعت في خبره لا في غيره ولا في المصنف

الف











الحديث قال قلت لابي اصيل يقولون يقال للشم واحدة ولا تلتفت قال السلم عليه السلام ايها النبي روي الله  
 وبركاته الشئ عليكم واستند ايضا الى صحيح علي بن جعفر قال وايت اخوتك واسمى ومحمد بن جعفر بن علي بن  
 في الصلوة عن النبي والشم لا السلم عليكم وروى عنه وفيه شيء وعلى كفاية التمس علينا حكايته القليل  
 ايضا فان لم يثبت في المتن لم يكن كفايا ما روي في المصالح عن الامام في العيون عن الفضل  
 حيث يثبت مع اعتبار سند فانه مروي فيها باسناد ثلثة الى القائلين على انه مروي في المأثور  
 بسندين لا يفصل احدهما عن الحسن ومع ذلك على الصدوق اصح من الاخرين في ان الشيخ اخبرني  
 في نسخة مروي في الثاني بسندين احدهما احسن منه مع ظهور دخول المتأخر في عموم كلامه والاحد  
 المتقدم وفيها المبرجيت قلت نصري ان اولي اهل الانصار في جسد كبريى الحبيب وموتى يوسف  
 ابن يعقوب وموتى ابي بصير وماتى دواية الطويل على ما رواه المحقق من الزيد بن جند وخرابي كمر ولا  
 شيئا فيها الاجامات فاصلا عن غاية حصول المخرج لا حصر حقا منهم من قال وانما الخلاف في تعيين  
 المخرج وكذا المخرج في بعضها فانه منزل على الاصل في الامر واستدل ايضا بالمروي صحيحا في باب  
 عن الزيد بن جند بن ميمون عن ميمون عن ابي جعفر قاتس بن انيس ان يندنا من بهما صلواتهم قول الرجل  
 اسلمك وصعدت وانا هو شيخ والشم الجند في المأثور حكى الله عنهم وقول الرجل التمس علينا وعلى ما رواه  
 الضاحي بن يقرب ان السلم انهم اذ ذلك في التمس الاول كما مر في رواية الشيخ وروى الصدوق عن  
 الصادق مرسل قال اقصيان سعد بن الناس صلواتهم الى اخر الجند باوفا واثبات وفيه ان يندنا  
 يكون الاصل لقصه التوظيف لا يكون عيدا وفيه المقتضى المقابلة في المأثور لكان الاستناد بالقول  
 الاول في المأثور والشم المبرجيت بالعدل وما نظيره من ان السلم من الجند هذين مبطلان للصدور فلا بد من  
 العدو لمن طاهره بالجند على ما اذا قال غير عمله المحدث سرفا في المأثور لا ينفذ في المأثور في المأثور  
 جمل ما شهد اليه او كذا مما يدل على ان المخرج يقع بدفع انه يمكن الفرق بينه وبين الوجوب فان المخرج  
 يقع بايها والواجب احدهما السلام عليكم كالأضارة سبلا لا واخر بقية القائلين وروى اليه في النجاة الا  
 ان الثاني اختيارا وبغيره من الاستناد الاول اليه بعض الاستناد الثاني لان الاجابة المتضمنة السلم  
 علينا انما يدل على كونهما قطعة للصلوة خاصة وهذا يستلزم الوجوب وما تضمن الامر بها فضعف السند  
 قائله لا في تضعيفها الاجتماع المحقق لليقين بصدقة التسليم عليها فبما هو المأثور قوله في تحليلها  
 التسليم بان التعريف للعهد والمعروف منه بين الخاصة والعامة التسليم عليكم كما يعلم من تتبع الاحاديث  
 حيث يذكر فيها الفاظ السلم والسجدة والتسليم علينا ثم يقال ويسلم قلت يرد عليان ما اعترف به من

ان استناد الوجوب الحديث الضعيف لا يقتضي ان يند من الوجوب الشرعي وهو استفاد من  
 الاجابة المتضمنة حصول الاضمار بالسلم علينا فاقضياه بلا فرق وفي عدها ما طهرت لا ينفذ  
 ينفع مع العزم مع انك صرحت ما اقصي انما اجابته من جمل الاشر والفضل مع اعتبار السند  
 وكفاية في المجية هذا الوجه نقل بكونه اعلم بفسه كانه جماعة وليس بعيد وما قال في دفعه  
 من العهد مع ظهور التعريف في الجند فيجوز ان المعروف بيننا ما ذكره وان سلم ذلك بالنسبة الى العامة  
 انما اشار اليه من الاجابة بالخصيصات المدعاة لم يندها ثم صرح انه بصير الطويل من هذا الباب  
 فيند كونه استغالا اعم من استغالا في القرية ولو قيل يمكن ان يشد الى الامر المطلقة فاما يدل على كونه  
 ولا معارض لها فلان الامر المذكور جازما في الدخول بشهادة شيخه وجميع اليه ولو سلم فلا  
 يدل الا على وجوب التسليم للقرية الضلوة ان خارجا او دخلا ومن قد اثبت ان التسليم الواجب في المأثور  
 نلوك ان الامر يعرف الى السلم فلا ينفع وان انصرف الى السلم عليكم ففادها وجوب هذه النسخة  
 المبرجيت في الصلوة فلما ثبت الخبر بانه التسليم علينا فيجب حكم الوجوب هذا اذا قلنا بوجوبه شرعا  
 والا كما صرحنا لا كما اظهره ويدل عليه المروي في العلل عن الفضل المتقدم ايضا حيث  
 سلمه عن العلل التي من اجلها وجب التسليم في الصلوة قال لا في التحليل الصلوة فان العلل بهما  
 مع اعتضاده بهذا المعظم انه يقتضي الى القول بوجوبه عقيب السلام علينا وفي الشيخ في الجاه  
 على عدمه وقال في المتن ولا تعرف خلافا في عدم وجوبه وهو ما اذا جاز الانفراد بالسلام علينا  
 وغيرها مما يدل على الامر بالاخصاف عند التردد وبيان ايضا فتنه التحليل وكون التسليم اخر الصلوة  
 مع اعتضادها ببل كان يكون اجا على القول بالوجوب فلا يمكن اثبات وجوبه عقيبها  
 مع مخالفة للاصل المؤيد بما مر ايضا وما ذكرنا في نقد ما في ما عن البصري حيث قال ولا مانع  
 ان يكون المخرج بالسلم علينا يجب التسليم عليكم وروى الله وبركاته بعيد استناد الى  
 صحيح ابن اذينة قال الان يقال هذا في الاثام وروى غيره وحديث جواد المشهور وغيره لما  
 في مناد لاكثر وصاحب الجاه فلا يحتاج الى اعادة الكلام ثم هل يرب التسليم على النبي مقام  
 الواجب اشهرها لعدم بل في التذكير لا يخرج به عند الموجبين وفي المتن لا يعرف غير ذلك



























والكان قد ورد على الكج اضل استنشا الخبر من غير ان يكون له خبر عن حال الفتي قبل الزواج وان لم يستبعد منه

[illegible]























[illegible]

والاخر شيكك وتقول الباقية في خروج رواق المعزى لكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
وخش بمرث ولا تفرغ الما استقامه ولكن حذرك وبعثك موضع سحر كبحرك حرق شمس او ربيع مقدره عين ابد من شمس  
قال لا تجد نظرك في العلة موضع سحر كبحرك وبعثك الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
لوقوله موضع شمس فان لا يعود البوابه انهم يعرفون بعينه سحر كبحرك وبعثك الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
غرض سحر كبحرك وبعثك الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
فيسئل فيه ولانه لا يقع في الاستقامه الموضع فكان قد سحره عا فيها نظرك من انما استقامه الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
بعد ولقد انما في عينه حذرك وبعثك الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
عاشه الله وبعثك الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
معه في عينه العلة واليه سحره الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
بعده وبعثك الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
النظر استقامه وبعثك الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
وسحره الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
ان نظرك في الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
بما عاينه بعد الا في عينه الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
والنظر استقامه وبعثك الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
النظر استقامه وبعثك الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
وقد سحره الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
ان اذ سحره الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
عليه لا اجماع كالحكي من الدنيا تدر اسير في عينه الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
والنظر استقامه وبعثك الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
فوليه وبعثك الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
من وجوب تقديم الحاشي على العام وقال الصدوق وبعثك الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
الطريقه في عينه الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
النظر استقامه وبعثك الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
الدلالة الشريفة والجماع المفضل مع فهم النفي من النفي الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر  
مختص به في الرجلين وبما في عينه الما استقامه ولكن نظرك الموضع يحرك فلهذا انما يكون في عينه وجوه لا سحر

دانشگاه







[illegible]

14

[illegible]











[illegible]

1740

[illegible]















[illegible]

فصل

[illegible]



















تعالیٰ الیہ

مباینا الاجتماع

الاول  
سج

2

[illegible]











